الفصل العاشر

التفاعل الرأسى والافقى بين جماعات الصفوة فى الريف

فى السياق المعاصر

أشكال التحالف والصراع

مقدمة :

يستهدف هذا الفصل اختبار المجموعة الثانية من الفروض فى السياق المعاصر للريف المصرى ، ومن خلال البيانات الامبيريقية المأخوذة من القريتين اللتين اجريت عليهما الدراسة • والواقع أن دراسة التفاعلات الرأسية والأفقية لجماعات الصفوة فى الريف تثير مجموعة من التساؤلات ، بعضها يتصل بطبيعة الممارسة السياسية داخل قنوات التفاعل الرأسى الرسمية ، وبعضها يتصل بنوعية الموضوعات أو المسائل التى يدور حولها التفاعل ، وبعضها يتصل بتغير أشكال التفاعل بتغير المواقف ونوعية الموضوع الذى يدور حوله التفاعل ، وبعضها يتصل بالعلاقة بين مستويات التفاعل الرأسى والأفقى وتأثير كل منهما فى الآخر ، وبعضها يتصل بتأثير التراث الثقافى على خلق أشكال من التفاعل قد تختلف عن أشكال التفاعل الرسمية ، وقد تتداخل مع تلك الأخيرة • وقد حتم علينا هذا أن نجمع بيانات عن طبيعة الممارسة السياسية داخل قنوات التفاعل الرسمية وما تظهره هذه الممارسة من أشكال التحالف أو الصراع على المستوى الرأسى والأفقى ، وعن نوعية المسائل التى تطرح وتتخذ فيها قرارات أو لا تتخذ فى ضوء المصالح المختلفة لجماعات الصفوة الأمر الذى يكشف بدوره عن أشكال أخرى من التفاعل ، وأن نتتبع بعض المسائل التى تطرح فى الحياة اليومية وتحتاج الى تدخل من جانب الصفوة لكى تسير الحياة سيرتها الطبيعية •

ولقد حاولت ـ لتحقيق اغراض التحليل ـ التمييز بين نوعين من الممارسة السياسية داخل القرية : النوع الأول هو الممارسة السياسية الرسمية ، والنوع الثانى هو الممارسة السياسية الشعبية(أو غير الرسمية)· تشير الممارسة السياسية الرسمية الى كل الانشطة والمواقف المرتبطة بتنظيم رسمى أو سلطة رسمية كالانتخابات والمواقف والقرارات داخل اللجان المنتخبة والانشطة المرتبطة بتنفيذ قرار قومى أو قرار للسلطات المحلية الرسمية أو بتنفيذ مشروع يحتاج الى موافقة الجهات الرسمية · أما الممارسة السياسية الشعبية فانها تضم كل أوجه النشاط والمواقف والقرارات المتصلة بتسيير الحياة اليومية داخل القرية ، كحل الخلافات الشخصية والمشكلات التى تنشأ بين افراد أو مجموعات قرابية داخل القرية · فالحياة اليومية فى القرية تطرح بعض المشكلات والنزاعات (١) · التى تحتاج الى الحسم فى الحل لكى تسير الحياة سيرها الطبيعى (وبحيث يستمر النسق فى اعادة انتاج نفسه) · وتفرض الثقافة أساليب وطرقا لحل هذه المشكلات والنزاعات تختلف باختلاف نوعية المشكلة أو النزاع ، ودرجة حساسية المشكلة أو النزاع ، ودرجة تهديد أى منهما لمسيرة النسق · وفى ضوء هذه التفرقة فان الممارسة الشعبية لا تشتق من الممارسة الرسمية ، وانما تتصل بتراث المجتمع وثقافته · وليس فى ذهنى هنا افتراض فصل ثنائى بين بناء تقليدى وآخر حديث ، فسوف يكشف لنا التحليل فى هذا الفصل عن أن علاقات التداخل بين هذين المستويين من الممارسة أقوى من أى فصل ثنائى· والافتراض المطروح هنا لا يذهب الى القول بأن الممارسة الرسمية تقضى بالتدريج على الممارسة الشعبية ، بل على العكس من ذلك تماما يفترض أن الممارسة الرسمية تدعم أشكال الممارسة الشعبية وتعضدها ، وأن العلاقة بين

---

(١) المقصود بالمشكلة فى هذا السياق الخلافات الشخصية أو الجماعية التى تنشأ حول موضوعات الزواج والطلاق على سبيل المثال ، أما النزاع فالمقصود به تنازع طرفين أو أكثر حول « موضوع معين » كقطعة أرض أو ميراث على سبيل المثال أيضا ·

المستويين تخلق نمطاً خاصا من الممارسة داخل القرية قد لا توصف فى الكثير من الأحيان بأنها ممارسة حديثة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى ٠

وفى ضوء هذه التفرقة ، والاهداف المحددة سلفا ، فاننا سوف نكشف عن أشكال التفاعل الرأسى والافقى من خلال مجموعة من البيانات تختلف فيما بينها وفقا لطبيعة الموضوع ، بحيث تتكامل فى النهاية لتحقيق الاغراض المنوطة بهذا الفصل ٠ فسوف نقدم بيانات عن التنظيمين الرسميين اللذين شهدتهما الصفوة الحالية فى الريف ، وأعنى الاتحاد الاشتراكى والمجالس المحلية ، وسوف تركز هذه البيانات على الممارسة الرسمية الخاصة بانتخاب أعضاء هذين التنظيمين من خلال تتبع سياق هذه الانتخابات فى القريتين سواء من خلال المقابلات (فيما يختص بالاتحاد الاشتراكى) أو بالمتابعة الواقعية (كما حدث بالنسبة لانتخابات المجالس المحلية) ، كما سنقدم بيانات عن بعض المسائل التى طرحت فى القريتين وكشفت بجلاء عن التفاعلات بين جماعات الصفوة ، كما سنقدم تحليلا لمضمون قرارات المجلسين اللذين تتبعهما القريتان ، بحيث تظهر لنا نوعية خاصة من نشاط الصفوة المسيطرة ودورها كحلقة وصل بين المستويات الدنيا والمستويات العليا من صناعة القرار السياسى ٠ وبعد ذلك نقدم بيانات عن المشكلات والنزاعات التى تظهر فى حياة القريتين وأساليب التعامل معها وحلها وذلك من خلال الملاحظة الميدانية وأقوال الاخباريين ٠ هذا فضلا عن بعض الشواهد الميدانية التى تشير الى ارتباط مستويى الممارسة السياسية ٠

وبناء على ذلك ، فان هذا الفصل سوف يشتمل على العناصر التالية :

اولا : الممارسة الرسمية : قنوات التفاعل الرأسى ٠

ثانيا : الممارسة الرسمية : المسائل والقرارات ٠

ثالثا : الممارسة السياسية الشعبية : أساليب تسوية النزاعات ٠

رابعا : التداخل بين الممارسة الرسمية والممارسة الشعبية ٠

أولا : الممارسة الرسمية : قنوات التفاعل الرأسى

سوف أهتم فى هذه الفقرة بابراز طبيعة العلاقات الرأسية التى دخلت فيها الصفوة المعاصرة فى القرية عن طريق مشاركتها فى قنوات الممارسة الرسمية ، وما أدت اليه هذه العلاقات من صعود (أو عدم صعود) لبعض أعضاء الصفوة الى المستويات العليا فى النطاق السياسى ، فضلا عما فرضته هذه المشاركة من تفاعلات بين الصفوة القديمة والجديدة من ناحية وبين عناصر من نفس الصفوة من ناحية أخرى • واذا كانت الصفوة المعاصرة فى القرية تضم بين أعضائها الكثيرين من الذين شاركوا فى الممارسة السياسية فى فترة الستينات ، فمن الطبيعى أن يمتد نطاق التحليل الى الحديث عن الاتحاد الاشتراكى العربى الذى كان القناة الرئيسية الوحيدة تقريبا فى هذه الفترة • على أن نأخذ المجالس المحلية على أنها أهم قنوات الصعود فى فترة السبعينات (٢) • ولامتداد نطاق التحليل الى الاتحاد الاشتراكى ميزة أخرى : ففضلا عن أنه سيتيح لنا فرصة المقارنة بين فترة الستينات وفترة السبعينات ، فانه سيلقى الضوء أيضا على تغير طبيعة الدور الذى تقوم به الصفوة وفقا لطبيعة النسق السياسى القائم •

من النتائج التى يمكن الخروج بها من التحليل التاريخى لعلاقات التفاعل الرأسى أن هذا التفاعل لم يكن يتم بشكل تلقائى بل وجهته قوى معينة • وانحصرت هذه القوى فى قوتين : قوة طبقة كبار الملاك ، وقوة الصفوة الارستقراطية العليا • واجتمعت هاتان القوتان ـ فى فترة ما قبل ١٩٥٢ ـ لتحقيق لكبار الملاك صعودا الى أعلى للسيطرة على الاجهزة السياسية • وعمل هؤلاء بدورهم على عدم اتاحة الفرصة للفئات الأخرى

---

(٢) سوف أكتفى هنا بالاتحاد الاشتراكى والمجالس المحلية دون اشارة ـ الا اذا تطلب الأمر ذلك ـ الى مجلس الأمة (مجلس الشعب) أو الاحزاب• فمجلس الأمة (الشعب) لايضم الا أفرادا قلائل من الريف بعضهم لا يمثل الفلاحين بحق ، كما أن التنظيمات الحزبية المعاصرة لم تدخل بدرجة عميقة الى حياة القرية •

من الطبقات الأخرى لتصعد على سلم القنوات السياسية الموجودة فى هذا الوقت • غير أن التغيرات التى حدثت بعد عام ١٩٥٢ خلقت ضربا من عدم التوازن فى بناء القوة القائم ، وأصبحت حركة القوة الهابطة من أعلى أكبر بكثير من قوة تلك الصاعدة من أسفل • وقد صاحب هذا اعادة تنظيم للقنوات التى تتداول فيها القوة ، انتهت الى ظهور تنظيم حزبى واحد سمى فى فترة الستينات بالاتحاد الاشتراكى العربى • ويبدو أن التنظيم الحزبى الواحد قد حقق للنظام الجديد وظيفتين :

الاولى : أنه خلق ضربا من الرقابة المركزية على الوحدات المحلية ، ومن ثم فقد عضد من قوة الحكومة المركزية •

الثانية : أنه ضم بين المستويات التنظيمية المختلفة فيه مؤيدى النظام والمدافعين عنه ، **بصرف النظر عما اذا كان هذا الدفاع نابعا من موقف أيديولوجى واضح •**

وفى ضوء ذلك ، فان تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى لم يتح صعودا كبيرا الى أعلى لجماعات الصفوة فى الريف ، ولكنه خلق أشكالا من التفاعلات بين هذه الجماعات وبين الصفوة الموجودة فى المستوى الاعلى الملاصق للريف، أعنى مستوى المركز ، كما أتاح الفرصة لمشاركة سياسية كشفت بدورها عن تفاعلات بين جماعات الصفوة على مستوى القرية وبين هذه الجماعات والصفوة فى القرى المجاورة •

تكون الاتحاد الاشتراكى فى الفترة من ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥ من تنظيم يضم فى قاعدته الأعضاء العاملين فى الاتحاد الاشتراكى : تنتخب منهم لجنة من عشرين عضوا تمثل الوحدات الجماهيرية (القرية أو البلدان أو الأحياء فى المدن الكبيرة) والوحدات الحكومية (المصالح أو الجامعات أو المصانع •• الخ) • وتتكون المستويات الاعلى من ذلك من هيئات منتخبة وأخرى يتم تكوينها بالتعيين • فعلى مستوى المركز هناك مؤتمر المركز الذى يتم انتخابه

من بين لجان العشرين ولجنة المركز (المكتب التنفيذى) التى يتم تكوينها بالتعيين • وعلى مستوى المحافظة هناك مؤتمر المحافظة الذى يتم انتخابه من المستوى الادنى (تشكل مؤتمرات المحافظات المؤتمر القومى العام) ، ولجنة المحافظة التى تتكون بالتعيين • وفوق كل هذا يقف السكرتير العام للاتحاد الاشتراكى واللجنة التنفيذية العليا (التى يتم تكوينها بالتعيين)، ثم رئيس الجمهورية • أما فى الفترة من ١٩٦٥ ــ ١٩٦٨ فقد اتخذ تنظيم الاتحاد الاشتراكى طابعا مغايرا استهدف تحقيق مزيد من التعبئة السياسية المركزية • فأصبح الانتخاب يتم فقط فى لجان العشرين على مستوى الوحدات الأساسية ، على أن يتم تكوين المستويات العليا بالتعيين (التى تضم المكاتب التنفيذية فى المراكز والمحافظات والسكرتير العام واللجنة التنفيذية العليا) (٢) • غير أنه عاد الى نظامه القديم مرة أخرى بعد ١٩٦٨ •

وبصرف النظر عن الصورة ، فان التركيب التنظيمى للاتحاد الاشتراكى العربى كان يستهدف تحقيق مزيد من الرقابة المركزية والتعبئة المركزية ، وبالتالى تقوية علاقات السلطة والقوة الهابطة من أعلى • وحتى فى وجود هيئات منتخبة ، فان الهيئات المعينة كانت لها اليد العليا فوق هذه الهيئات• هذا فضلا عن أن الهيئات المنتخبة كانت تتوقف عند مستوى المحافظة (والمؤتمر القومى العام) دون أن يتوافد أى منها الى اللجنة التنفيذية العليا • وقد عرض ذلك علاقات هابطة للسلطة والقوة أدت الى الحد من صعود عناصر الصفوة فى القرى الى مستويات عليا ، وان كانت قد هيأت لهم فرصة الصعود الشكلى على الاقل من خلال الهيئات المنتخبة • وأغلب الظن أن الاتحاد الاشتراكى لم يستطع أن يحتوى الجماهير ويمثلهم ، كما أن الممارسة السياسية التى خلقها لم ترتبط به كتنظيم له ايديولوجية ويتطلب مستوى معينا من الوعى ، بقدر ما ارتبطت بالاطار الاقتصادى الثقافى القائم فى القرية • ويبدو أن

---

(٣) I. Harik, 1973, op. cit., pp. 90-97.

هذا هو السبب فى أن تصبح « الشللية » هى الأداة التنظيمية غير الرسمية التى تشكل اطار توافد الصفوة داخل التنظيم ولجانه المختلفة ، والتى تحكم علاقات التفاعل بين جماعات الصفوة القديمة والجديدة من ناحية وداخل كل منها على حدة من ناحية أخرى ٠

ولقد كشف تتبع الممارسة السياسية داخل الاتحاد الاشتراكى فى القريتين عن تأكيد هذه الافتراضات ٠ ويجدر بنا ، قبل أن ندخل فى وصف هذه الممارسة فى القريتين ، وما فرضته من علاقات تفاعل رأسية وأفقية ، أن نلقى نظرة سريعة على الأسلوب الذى كان يتم به تكوين الأعضاء العاملين فى الاتحاد الاشتراكى فى الريف ٠ فمن شأن ذلك أن يوضح لنا أسلوب الصفوة فى تكوين أساس لشرعيتها ، والعلاقة بينها وبين الجماهير ٠

لم تكن العضوية العمومية للاتحاد الاشتراكى تتم وفق أى تنظيم أو اختبار للصلاحية ٠ فقد كانت كل جماعة مهيمنة فى القرية تأتى ببطاقات العضوية « وتكتب » معظم افراد القرية البالغين ، خاصة المتعلمين والذين لهم حيازات حيث يضمنون بذلك سداد رسم العضوية ٠ وفى البداية كان رسم العضوية يحصل عن طريق السداد المباشر ، ولكن اتضح أن الناس لا يرغبون فى الدفع ، فهم لا يعرفون ما هو الاتحاد الاشتراكى ولا يعرفون ما اذا كان سيعمل فى صالحهم أو فى غير صالحهم ٠ وتم التغلب على هذه المشكلة فى البداية بأسلوب النيابة عن العائلة أو الأقارب ٠ فكل شخص « يلم » من عائلته ويدفع ، أو يدفع أولا ثم يقوم بعملية جمع الاشتراكات فيما بعد ٠ ولكن بعد ذلك ، وبعد رفض البعض الدفع بدأ يتم خصم رسم عضوية الاتحاد الاشتراكى من الرصيد الفائض لكل مزارع فى الجمعية التعاونية الزراعية ، ومن مرتبات الموظفين ٠ وبهذا ضم الاتحاد الاشتراكى فى عموم أعضائه أناسا لا يعرفون الى أى تنظيم بالضبط هم منضمون وما أهداف هذا التنظيم ووظائفه بصرف النظر عن معرفة اسمه ٠ ويتضح هنا مدى استخدام الصفوة للجماهير : فالناس لا يدفعون الاشتراكات لأنهم لا يدركون

فائدة التنظيم ، والصفوة تنظم عملية جمع الاشتراكات بطرق شتى لأن دخولها الى دائرة التنظيم يتطلب وجود أعضاء عاملين • وحين بدأت الانتخابات لعضوية الاتحاد الاشتراكى ، بدأت تظهر الأسس التى يتم بناء عليها اختيار الافراد ، وبدأت الممارسة السياسية تظهر نوعية التفاعل الرأسى والافقى بين جماعات الصفوة • لنلقى نظرة اذن على الاتجاه الذى ظهرت فيه هذه الممارسة فى القريتين موضع الاهتمام •

كشف تتبع انتخابات الاتحاد الاشتراكى فى القرية الاولى عن التفاصيل التالية : بدأت نفس المجموعة التى كانت تشكل لجنة الاتحاد القومى فى التمهيد لعملية ترشيحات الاتحاد الاشتراكى • ولما كان الاتحاد القومى قد تشكل فى القرية على أساس قرابى ، فقد حاول أعضاء لجنة الاتحاد القومى أن يقترحوا ترشيحات للاتحاد الاشتراكى على أساس قرابى بحيث يكون لكل مجموعة قرابية ٦ أفراد (والفردان الأخيران للعزبة التابعة للقرية من الناحية الادارية) • ولكن هذه المحاولة لم تكن توجهها سيطرة القرابة بقدر ما كان يوجهها دافع الصفوة بأن تختار من بين صفوفها الافراد « الذين لا يسببون لهم المشكلات » • ونجحت الصفوة المسيطرة فى هذا فى الدورة الاولى • ولكن فى الدورة الثانية بدأت تنشط عناصر من الصفوة الجديدة كانت قد اكتسبت قدرا من الوعى بالنظام الجديد • وحاولت هذه العناصر أن تتصدى للترشيح للاتحاد الاشتراكى • وهنا بدأت عناصر الصفوة القديمة تشعر بالقلق لأن الأمور كانت تسير على ما يرام وهم « يسرون » الامر دون صراع • لذلك فقد أصرت الجماعة المسيطرة على أن تطبيق مبدأ « التقسيم العائلى » الذى يتيح لها اختيار الافراد الذين ترغب فيهم ، والذين لا يسببون لهم المشاكل • غير أن الصفوة الجديدة حاولت ان تكسر مبدأ العائلية ، ولكنها لم تستطع • فلجأت لنفس الأسلوب وحاول كل فرد أن يقنع عائلته بأنه خير من يمثلها طالما أن الجماعة المسيطرة تقول له « روح سوى أمورك مع عائلتك وبعدين تعال نتفق » • ولا شك أنهم كانوا على يقين بأن عدم

تقل أى منهم الاقتصادى والاجتماعى سوف يجعل « تسوية أموره » مع عائلته مسألة بالغة الصعوبة • وفعلا فلم ينجح أى منهم فى اقناع مجموعته القرابية بأنه صالح لتمثيلها • وفى ضوء التنافس الشديد اقترح أحد الافراد أن « تضرب قرعة » بين كل فردين متنافسين من كل عائلة • وليس من قبيل الصدفة حقا ألا تؤدى نتيجة القرعة الى ادخال أى عضوية من الصفوة الجديدة الى صفوف لجان الاتحاد الاشتراكى •

ولم يكسر هذا الاجماع الذى تخلقه الصفوة القديمة ذاتها الا فى انتخابات عام ١٩٦٨ • ولم يكن السبب وراء كسر هذا الاجماع كامنا فى قوة الصفوة الجديدة ، بل فى الخلاف الذى بدأ ينشب داخل صفوف الصفوة القديمة نفسها • وهذا خير دليل على أن عملية « التقسيم العائلى » لا تشير الى سيطرة علاقات القرابة بقدر ما تشير الى ما وراء هذه العلاقات من مصالح • فقد دب خلاف شخصى بين عضوين من الصفوة القديمة المسيطرة • وحاول كل منهما ــ على ما ذكر أحد أعضاء الصفوة فى مقابله ــ أن « يستخدم الانتخابات « عصاية » يضرب بها الآخر » • فقد حاول كل طرف أن يستقطب ما يمكن استقطابه من مرشحى العائلات المختلفة حيث كان قد ترشح عدد كبير اما برغبتهم الشخصية أو بايعاز من الذين يخططون العملية • وكون كل منهما حزبا (٤) • وضم كل حزب أفرادا من جميع العائلات الى جانب أفراد من العزبة التابعة للقرية • ولقد استغل كل طرف الخلافات الداخلية فى العائلات ليكون « الشلة » التى يعتقد أنها تقف على طول الخط ضد الشلة الأخرى ، حيث يتم اقناع الشخص بأنه خير من يمثل عائلته • وحاول كل طرف أن يستقطب بعض عناصر من الصفوة الجديدة التى كانت مرفوضة من قبل • وفعلا دخلت عناصر من الصفوة الجديدة فى الحزبين • ولم تكن هذه مغاورة من الصفوة الجديدة ، بقدر ما كانت خضوعا واستسلاما الأمر

---

(٤) يستخدم تعبير حزب أو « كله » فى القرية الاولى للتعبير عن الشلة السياسية •

الذى يلقى ظلالا على مستوى الوعى عند هذه الجماعة • وأسفرت الانتخابات عن فوز ٥ أعضاء من كل حزب (كانت اللجنة الأساسية فى هذه الدورة عشرة أعضاء)• ولأول مرة تدخل عناصر من الصفوة الجديدة الى الاتحاد الاشتراكى •

وفى الدورات التى تلت هذه الدورة كان الاتحاد الاشتراكى نفسه قد بدأ فى الخمول مع التحول الذى طرأ على المجتمع ككل فى بداية العقد الثامن • فاختفت الى حد ما المناورات الانتخابية ، ولم يعد يهم الصفوة كثيرا التخطيط لادخال عناصر معينة ، الأمر الذى أتاح لاكثر من عضو من الصفوة الجديدة فرصة الانضمام ، وان كان هذا قد ارتبط بتحول موقف الصفوة الجديدة نفسها •

ولم تكن انتخابات الاتحاد الاشتراكى تتم بمعزل عن المستويات العليا من التنظيم خاصة مستوى المركز • فقد كان رئيس المكتب التنفيذى بالمركز (وهو شخص معين وليس منتخبا) على علم بما يتم فى القرية من تخطيط للانتخابات • وكانت وسيلته الى ذلك بعض العناصر الموالية له من القرية من المنخرطين فى عملية الانتخابات • وليس مصادفة أن نجد أن هذه العناصر من العناصر القوية والمؤثرة والتى انتخبت فى معظم دورات الاتحاد الاشتراكى • غير أنه لم يكن يتدخل بصفة شخصية فى عملية الانتقاء للترشيح فى القرية ، وان كنا لا نستبعد دوره الخفى فى مناصرة طرف دون الآخر ، أو فى عملية اقناع بعض الافراد بالتنازل عن حقهم فى الترشيح • ولكن الدور الرئيسى الذى كان يلعبه رئيس المكتب التنفيذى كان يرتبط بعملية اختيار الأمين والأمين المساعد،واختيار الاربعة الذين يمثلون القرية فى مؤتمر المركز (خاصة وأن أعضاء مؤتمر المركز هم الذين ينتخبون أعضاء مؤتمر المحافظة ــ أعضاء المؤتمر القومى العام) • وفى معظم الأحوال كان الاتفاق على منصب الأمين والأمين المساعد وأعضاء مؤتمر المركز يتم قبل اجراء الانتخابات واثناء التمهيد لها ، خاصة عندما كان التحالف بين الصفوة القديمة على أشده• ولقد كان هذا الاتفاق ينكسر بعد عملية الانتخاب ، الأمر الذى دفع الصفوة المنتخبة الى محاولة تعضيده من جديد عن طريق جمع المنتخبين والتوفيق بين العناصر المتنافسة منهم•وكان عنصر المساومة يدخل كأحد وسائل التوفيق بين المتنافسين • وجوهر المساومة هنا أن اقناع العنصر المنشق

بأنهم سوف يعضدونه أو يعضدون من يعضده هو فى الترشيح لمنصب آخر فى الجمعية التعاونية أو المجلس المحلى أو أى شىء آخر يستجد • وقد كان رئيس المكتب التنفيذى يحضر بعض هذه الجلسات مناصرا للعنصر القوى ، عارضا بوجوده قوة وثقلا للتأثير على العنصر المنشق (نلاحظ هنا أن مثل هذه الاتفاقات كانت تتم بشكل غير رسمى وبعيدا عن مبنى المكتب التنفيذى نفسه) •

ولقد برز هذا الدور لرئيس المكتب التنفيذى فى الدورة التى حدث فيها شقاق داخل صفوف الصفوة القديمة ، والتى أسفرت عن نجاح ٥ أفراد من كل « شلة » وكانت المناورة تدور بينهما حول استقطاب عضوين من الشباب والمرأة • وقد أخذت الجماعة التى نجحت فى استقطاب هذين العضوين منصب الأمين والأمين المساعد ، فضلا عن عضوية مؤتمر المركز • ولا يعنى هذا أن رئيس المكتب التنفيذى كان يرتب وينظم فى كل قرية ، وانما هى محاولة منه لتعضيد موقفه وموقف الجماعة التى يناصرها من أجل الوصول الى مؤتمر المحافظة • وقد كان هو نفسه طرفا فى صراع آخر يدور على مستوى المركز لاختيار أعضاء مؤتمر المحافظة • وفى معظم دورات الاتحاد الاشتراكى كانت الصفوة التى تتصارع على مستوى المركز (ومعظمها من القرى) تنقسم الى قسمين أو أكثر يفوز أحدهم بمعظم المقاعد المطلوبة • وكان الفوز دائما لحليف القسم الذى يوجد فيه أمين المكتب التنفيذى ، الذى كان يسعى لتحقيق قدر من الاتفاق بين العناصر القوية • ولا شك أن دوره فى المراحل السابقة على انتخاب مؤتمر المحافظة كان يساعده فى تحقيق هذا الاتفاق •

ولم تختلف القصة كثيرا فى القرية الثانية من حيث نتائجها ، وان كانت مختلفة من حيث الأسلوب • لمسنا فى مكان سابق أن أحد الفروق بين القريتين هو وجود تنظيم قرابى متوازن فى القرية الاولى ، وآخر غير متوازن فى القرية الثانية • ولقد انعكس عدم التوازن القرابى فى القرية الثانية على تشكيل لجنة هيئة التحرير والاتحاد القومى • فقد تشكلت كلتاهما من الصفوة المسيطرة عن طريق العائلة المسيطرة • وكان مهندس هذا التشكيل هو أغنى

أفراد القرية وأكثرهم تمتعا بالقوة • وعندما بدأ تشكيل الاتحاد الاشتراكى بدأت هذه « الهندسة الاجتماعية » تتجه نحو اختيار المرشحين الذين يمكن أن ينضموا تحت لواء هذه الجماعة المسيطرة • واتجه هذه الأسلوب وجهة مغايرة الى حد ما لما حدث فى القرية الأولى • فقد حاولت الصفوة المسيطرة أن تجند العناصر الموالية لها بصرف النظر عن خلق توازن عائلى فى القرية وبصرف النظر عن الوزن الاقتصادى والاجتماعى للأشخاص المختارين • وكانت العناصر التى وقع عليها الاختيار من عائلات مختلفة • ولقد كان السبب فى اختيار بعض العناصر التى لا تتمتع بثقل اقتصادى سياسى هو ضرب العناصر البارزة من الصفوة الجديدة فى هذا الوقت ، والتى أظهرت ميلا نحو الدخول فى الاتحاد الاشتراكى • وازاء هذا الموقف لجأ أعضاء الصفوة الجديدة ـ وكانوا ثلاثة فى هذا الوقت ـ الى الاعتماد على رصيدهم الشخصى دون أى رصيد آخر • وفى موقف عدم التوازن هذا استطاعت الجماعة المسيطرة واتباعها أن تسيطر على لجنة الاتحاد الاشتراكى • ولم يدخل الا عضو واحد من الصفوة الجديدة • ورسب العضوان الآخران ثلاث دورات متتالية • وقد كانت نفس العملية تتكرر فى كل دورة : تجند العناصر القوية اتباعها وتكون « جبهة » تضرب العناصر الأخرى ، مع حرص شديد على عدم احداث أى انقسام داخل هذه الجبهة يتيح للصفوة الجديدة استغلاله • وليس من قبيل الصدفة أن ينجح أحد أعضاء الصفوة الجديدة ثلاث دورات متتالية: فقد كان مفضلا ومحبوبا من جانب العناصر المسيطرة من الصفوة القديمة • وليس من قبيل الصدفة أيضا أن يرسب هذا العضو فى الدورة الرابعة وينجح أحد الافراد الآخرين • فقد أدى نضوج الوعى عند العضو الاول الى أن يزداد الشقاق بينه وبين أعضاء الصفوة المسيطرة ، كما أدى التحول فى موقف العضو الآخر الى مزيد من التقارب بينه وبين أعضاء الصفوة المسيطرة ، وان كان هو نفسه يقول أنهم لم يكونوا يرضون عنه الرضا الكامل ، وانهم كانوا يعتبرونه جسما غريبا داخل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى •

على أن هذه القرية تختلف عن القرية الأولى من زاوية أخرى فيما يختص بالمستوى الاعلى من التنظيم • فقد كانت الصفوة المسيطرة فى هذه القرية على اتصال وثيق بأمين الاتحاد الاشتراكى على مستوى المركز • وكان هذا الأخير يتدخل تدخلا مباشرا فى عملية الاختيار للترشيح وفى التأثير على الناس فى عملية الانتخاب • ولقد كان هذا الشخص ذا ثقل اقتصادى وسياسى فى المركز برمته • وما شك فى أن هذا قد أكسبه تأثيرا سياسيا فى قرى المركز، الأمر الذى خلق بينه وبين جماعات الصفوة فى القرى علاقات قائمة على المصلحة • فهو يدعم وجودهم ، وهم يساعدونه فى عملية تصعيده الى مستويات عليا من التنظيم ، أو على الاقل يدعمون مكانته وقوته داخل التنظيم • ولقد أكسب هذا الارتباط الصفوة المسيطرة فى القرية قوة على قوة بحيث ظل الأمين والأمين المساعد هما نفس الشخصين لفترة طويلة دون تغيير • كما أدى ذلك الى التقليل من حدة الصراع على المستوى الاعلى من مستوى القرية ، وان كان قد أدى الى تعميق الصراع بين الصفوة الجديدة والصفوة القديمة داخل القرية •

أما بالنسبة للصعود الى مستويات عليا من التنظيم،فلم تؤد الانتخابات الى تصعيد أى من أفراد القريتين من أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى الى مستويات أعلى من مستوى القرية • ولقد كانت القريتان متشابهتين فى هذا الصدد ، حيث كانت هناك مجموعة من العناصر القوية سواء من قرى أخرى أو من المركز التابعة له كل قرية تسيطر على مناصب عضوية المؤتمر القومى العام • فهناك بعض الافراد الذين أخذوا هذه العضوية فى كل دورات المؤتمر ، وتبادل بعض الآخرين العضوية فى الدورات المتعاقبة •

ويمكن من خلال هذا الوصف لسير عملية انتخابات الاتحاد الاشتراكى فى القريتين أن نستخلص بعض النتائج :

١ ــ أن الممارسة السياسية الرسمية لم تنقل الكثيرين من أعضاء الصفوة

المحلية الى مستويات عليا ، بقدر ما تخلق بينهم أشكالا من التفاعل تصاغ فى صور محلية ٠

٢ ـ أن الصفوة المسيطرة هى التى هيمنت على تسيير عملية الانتخابات بالرغم من اختلاف الأساس الذى تنظم عليه هذه الهيمنة ٠ فالتوازن العائلى فى القرية الاولى لم يؤد الى دخول أعضاء من الصفوة الجديدة الى تنظيم الاتحاد الاشتراكى ، وهو نفس الأمر الذى ادت اليه ظروف عدم التوازن العائلى فى القرية الثانية ٠

٣ ـ يترتب على ذلك القول بأن التوازن العائلى أو عدم التوازن العائلى ليسا هما العاملين المؤثرين فى صياغة الهيمنة ، بل انهما أداتان مختلفتان لاستمرار الهيمنة الاقتصادية والسياسية ٠ فقد كسر التوازن العائلى فى القرية الاولى عندما حدث شقاق بين صفوف الصفوة القديمة، وبدت كل عائلة منقسمة على نفسها (المصالح الاقتصادية السياسية أبقى وأعلى) ٠ أما فى القرية الثانية فان عدم التوازن العائلى لم يدفع العائلة المسيطرة أن تختار من بين صفوفها فقط ، وانما امتد هذا الاختيار الى عناصر من عائلات أخرى لها وزن اقتصادى ، أو حتى عناصر تابعة ليس لها أى وزن اقتصادى أو سياسى ٠

٤ ـ أن الممارسة السياسية لا تنتظم من خلال جماعات سياسية منظمة ، وانما تنتظم من خلال « الشلة » أو « الكلة » كما يقال لها فى القرية الاولى ٠ وتظهر « الشللية » عبر قنوات المصالح الاقتصادية والسياسية، والعلاقات الشخصية الحميمة والعلاقات القرابية أو التبعية السياسية٠ وفى ضوء ذلك فان الانتخاب ـ كأحد أدوات الممارسة السياسية ـ لا يسير سيرته الطبيعية بل يتخذ طابعا خاصا يتسم بسمتين :

(أ) الاتفاق العام بين جماعة الصفوة المسيطرة على من سيمثلهم طالما أن هناك اتفاقا على المصالح ٠

« ب » أن هذا الاتفاق بين الصفوة لا يعنى اتفاق الجماهير ، بل ان كل شىء يتم بمعزل عن الجماهير ، وما عليهم الا أن يقودوهم الى الانتخابات فى يوم الانتخاب ٠

٥ ـ أن التفاعل بين الصفوة القديمة والصفوة الجديدة محكوم بظروف عدم التوازن الاقتصادى والسياسى فيما بينهما ٠ وفى ضوء هذا فان فرصة الصفوة الجديدة للدخول الى دائرة التنظيم السياسى من خلال الانتخاب أصبحت ضعيفة ٠

٦ ـ أن دخول عضو من أعضاء الصفوة الجديدة الى صفوف التنظيم السياسى من خلال الانتخاب لا يتم بمعزل عن رضاء ـ ظاهر على الاقل ـ من جانب الصفوة القديمة ٠ فقد وفد عضو الصفوة الجديدة فى القرية الاولى الى الاتحاد الاشتراكى من خلال الانقسام الذى نشب بين أعضاء الصفوة القديمة ، ووفد عضو الصفوة الجديدة فى القرية الثانية من خلال علاقاته الطيبة مع العناصر القوية فى القرية ٠

٧ ـ واخيرا فان الصفوة القديمة قد تنقسم على نفسها أثناء عملية الصراع على السلطة ، وعندما لا يحدث بينها اتفاق على قواعد اللعبة ، وتكشف الظروف فى القريتين عن وجود الانقسام والاتفاق ٠ وجوهر الاتفاق هو التآلف الشخصى بين أعضاء « الشلة » وعدم اقبال أى منهم على كسر عصا الجماعة وما فيها من تدرج للمكانة والهيبة ٠ ولقد حدث فى القرية الاولى أن انقسمت الجماعة المسيطرة عندما ظهر داخلها خلاف شخصى كان سببه ـ على ما يبدو ـ التمرد على تدرج المكانة والهيبة داخل هذه الجماعة ٠ ولم يحدث فى القرية الثانية أن انقسمت الجماعة المسيطرة الا فى وقت متأخر ، وكان السبب فى ذلك أنه لم يوجد داخل الصفوة القديمة من يمكن أن يتحدى تدرج الهيبة والمكانة داخلها ٠

اذا كان العرض السابق قد قدم لنا صورة عامة لأهم قناة للممارسه

السياسية فى العقد السابع من هذا القرن وما تفرضه هذه الممارسة من تفاعلات ومن امكانية الصعود الى أعلى بالنسبة للصفوة ، فان علينا الآن أن نتتبع هذه الممارسة عبر قناة أخرى فرضت نفسها فى فترة العقد الثامن ، وهى المجلس المحلى • وسوف يتيح لنا هذا امكانية التعرف على التغيرات التى يمكن أن تكون قد طرأت على نوعية الممارسة وعلى أنماط التفاعل ، ودرجات الصعود عبر العلاقة الرأسية •

تتيح انتخابات المجلس المحلى فرصة أكثر للتفاعل الافقى بين جماعات الصفوة فى قرى متعددة من ناحية ، وبين هذه الجماعات والصفوة على مستوى المدينة من ناحية أخرى • وذلك لأن أعضاء المجلس المحلى يتم اختيارهم من كل القرى الواقعة فى دائرة المجلس ، وعن طريق كل الناخبين فى هذه القرى• كما أن هؤلاء الناخبين أنفسهم هم الذين يختارون ـ فى نفس الوقت ـ ممثلى مستوى المركز ومستوى المحافظة •

وبناء على ذلك ، فان عملية الاعداد للترشيح والتخطيط للانتخاب تتم بين مجموعة من القرى الواقعة فى دائرة المركز ، وبين أولئك الذين يتصدون لشغل عضوية المجلس الشعبى للمركز والمحافظة • وتظهر هنا أشكال للتفاعل بين الصفوة فى القرية ونظيرتها فى القرى المجاورة التى تقع فى دائرة مجلس محلى واحد ، وبينها وبين الصفوة التى تعلوها على مستوى المركز (وبعضها ينتمى الى القرى) • ولقد كشف تتبع انتخابات المجلس المحلى فى القريتين موضوع الدراسة وفى القرى التى تنضم اليها فى مجلس قروى واحد عن امكانية طرح الافتراض التالى : لا بد أن تضمن العناصر القوية من المرشحين على مستوى المركز والمحافظة أن يتم انتخابهم فى معظم القرى الواقعة فى دائرة المركز ، ولهذا فانهم يتجهون نحو تكوين تحالف من القرى المختلفة • ويتم ذلك عن طريق أقوى العناصر فى القرى بحيث تتمكن هذه العناصر القوية من ضرب العناصر الضعيفة التى تقف أمامهم • وهذه العناصر القوية تضم

بعض من يسمونهم فى القرى « محترفى الانتخابات » حيث كانوا أعضاء سابقين فى الاتحاد الاشتراكى العربى • غير أن هذا « الاحتراف » لا يعمل بعيدا عن القوة الاقتصادية والسلطة النابعة من المركز الوظيفى أو القوة الاقتصادية نفسها • ولقد تضاءل دور الصفوة الجديدة تضاؤلا كبيرا فى هذه الانتخابات أمام قوة الشريحة الجديدة من « الأغنياء الجدد » الذين نجحوا نجاحا بالغا فى التحالف مع « الأغنياء القدامى » بالقرية ، ووجدوا أن الاطار الثقافى الاقتصادى العام للمجتمع يفتح لهم الطريق نحو التأثير والنفوذ • وبالرغم من أن المجلس المحلى لم يتح لصفوة القوة فى القرية صعودا كاملا الى دائرة صناعة القرار السياسى على المستوى القومى ، فان المجلس قد أتاح لهذه الصفوة قوة على المستوى المحلى ، خاصة على المستوى الاعلى من القرية حيث لا يستطيع رئيس المدينة أو المحافظ أن يتخذ قرارا بعزل عن هذا التنظيم • ونستطيع أن نأخذ فكرة تفصيلية عن هذا اذا ما استعرضنا وصفا لسير عملية انتخابات المجلس المحلى فى القريتين (٥)! •

بالنسبة للقرية الاولى : ترشح عدد من الافراد لعضوية المجلس المحلى على مستوى القرية ، ولكن بدأت بعض العناصر القوية ممن يرغبون فى الترشيح لعضوية المجلس الشعبى للمركز والمجلس الشعبى للمحافظة بالتنسيق بين المرشحين بحيث تنازل بعضهم وبقى أربعة أفراد فقط هم نصيب القرية • ولا شك أن ذلك قد تم بالتعاون مع الصفوة فى القرى الأخرى التابعة للمجلس بحيث كان همهم جميعا هو « تسوية » المجلس على مستوى القرية بالتزكية• والمنطق وراء ذلك واضح • فهم يرغبون فى تخطيط تحالفات أهم من مستوى

---

(٥) كما ذكرت فى مكان سابق ، فقد قمت بتتبع ميدانى لعملية الاعداد للترشيح والدعاية للانتخابات الخاصة بالمجلس المحلى فى شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٩ ، وصاحبت المرشحين فى جولاتهم بالقرى المحيطة بقريتى البحث ، وحضرت الانتخابات فى القرية الاولى • وتابعت نتائج الانتخابات حتى انتخاب رئيس المجلس المحلى ووكيله •

القرية ، أعنى أنها تتصل بمستوى المركز والمحافظة • ولا شك فى أن «تسوية» أمر المجلس على مستوى القرية سوف يجعل المرشحين لهذا المجلس ، والذين يضمنون نجاحهم بالتزكية ، يتفرغون لمساندة العناصر التى تتصدى للترشيح على مستوى أعلى •

وترشح من القرية اثنان لعضوية المجلس الشعبى للمركز ، وواحد لعضوية المجلس الشعبى للمحافظة • ويتمتع هذا الأخير بقوة اقتصادية ونفوذ سياسى (عضو مجلس محافظة فى الدورة السابقة) كبيرين • ولقد تم الالتقاء بينه وبين شخص آخر من قرية أخرى يعمل فى وظيفة مرموقة بوزارة الزراعة ويرشح نفسه لنفس المنصب (يلاحظ هنا أن هذا الشخص هو رئيس المكتب التنفيذى أيام الاتحاد الاشتراكى) وضم هذان العضوان بعض العناصر القوية الأخرى ، حيث بدأوا فى اعداد تحالف يجمع بين أطرافه أنهم جميعا من الحزب الوطنى • ولقد ظهر انهم لا يستخدمون واجهة الحزب الوطنى عن قناعة سياسية بقدر ما يستخدمونها لتحقيق مزيد من القوة تمكنهم من ضرب العناصر الأخرى • والمنطق وراء ذلك « أنهم يعتبرون مرشحى الحكومة » • ويعطى هذا التعبير الأخير الاحساس بأنهم «مسنودون»، وأنهم العناصر المرغوب فيها •

وتكونت على مستوى المركز جبهة أقل قوة • وتضم هذه الجبهة عناصر من الصفوة القديمة أيضا ولكنها أقل قوة • ويظهر الانقسام هنا وكأنه انقسام بين القرى حيث تميل القرى التى تقع بجانب المدينة (مغاغة) وفى شرقها الى التحالف ضد القرى التى تقع فى غربها أو ما يطلق عليها « الغروب » • واستقطبت هذه الجبهة المضادة بعض عناصر من الصفوة الجديدة ، ممن ينتمون للقرى ويحاولون التصدى لشغل مناصب هذين المستويين من المجلس الشعبى • وتجدر الاشارة الى أن كل جبهة ـ أو « شلة » اذا شئنا تعبيرا أدق ـ من هاتين الجبهتين تخلق داخلها اتفاقا يلزم كل طرف بأن تكون

أصوات قريته للجماعة كلها • ومن الغريب حقا أن نجد طرفين من قرية واحدة يضرب كل منهما على نفسه العهود بانه ضامن لأصوات قريته (٦) • ولكن لم يحدث هذا كثيرا ، فأفراد كل قرية يميلون نحو التجمع تحت جبهة واحدة• ويتم الاتفاق داخل كل جبهة عن طريق « حلف يمين المصحف » الذى يلزم كل شخص بأن يكون مخلصا للجماعة وان يعطى أصوات قريته الى الجبهة المتحالف معها • وعندما يقوم شخص بالدعاية ، فانه لا يتحدث باسمه فقط وانما يتحدث باسم المجموعة أو « الشلة » التى ينتمى اليها والتى تسمى عادة باسم أقوى عنصر فيها •

وبعد هذا بدأت كل جماعة فى الدعاية لنفسها • وتتم الدعاية على مستوى قروى ، بمعنى أن العناصر القوية على مستوى مجموعة قرى المجلس المحلى هى التى تتولى الدعاية ، وان كان يصاحبهم البعض من قرى أخرى أو من المركز فى أوقات معينة • والدعاية هنا لا تمثل التقاء بالجماهير واقناعهم، وانما تتفق والثقافة العامة لدى الصفوة ــ والجماهير فى بعضها ــ والتى تؤكد ــ ضمن ما تؤكد ــ على أن هناك « ناس أصحاب بلاد » هم الذين يتحدثون باسمها • فعند مصاحبتى لجماعة من هذه القرية (القرية الاولى) أثناء دعايتهم فى القرى المحيطة ، وجدتهم لايتصلون مطلقا بالناس ، وانما يدخلون كل قرية وفى نيتهم مقابلة شخص أو شخصين أو ثلاثة هم ــ فى اعتقادهم ــ مفتاح القرية • وهم عندما يتحدثون مع هؤلاء فى القرى فانهم يفهمونهم عن الكتلة التى ينضمون اليها ، ولكنهم مع ذلك يؤكدون على ضرورة انتخابهم بصفاتهم الشخصية بصرف النظر عن الكتلة •

ولكن الحال لم يسر على نحو هادىء دون صراعات ، فقد أراد بعض عناصر من الصفوة الجديدة فى القرية ــ ممن لا يزالون يحتفظون ببعض مواقفهم

---

(٦) يرتبط هذا بمشاعر الصفوة بأنها ممثلة للناس دون وجود أى دليل على شرعية هذا التمثيل .

السابقة ـ مرشحا آخر يتصدى لعضوية مجلس المحافظة • وهم يرتبطون بهذا المرشح بعلاقة صداقة من ناحية ويرون فيه ممثلا حقيقيا لهم من ناحية أخرى • وهذا المرشح لا ينتمى الى التحالف الذى يدخل فيه المرشحون من القرية • وقدم هذا المرشح الى القرية عدة مرات ، وبدأت العناصر الموالية له من القرية فى اصطحابه الى القرى المجاورة فى نمط للدعاية يشبه النمط الذى تحدثت عنه منذ قليل ، مع اختلاف نوعية الافراد الذين يتوجهون اليهم داخل كل قرية (٧) • فهم يذهبون الى المتعلمين ممن يعرفونهم دون التوجه الى العمد والمشايخ ، وان كانوا يتوجهون الى هؤلاء الآخرين عندما يكونون على معرفة بهم •

ولكن هذا السلوك بدأ يغضب الجماعة الأخرى ، حيث اعتقدوا انه موجه لكسر تحالفهم مع الآخرين من القرى الأخرى وعلى مستوى المركز ، وأنه سوف يؤدى الى « حرقهم » فى القرى الأخرى لو عرفت الاطراف الأخرى فى التحالف أن أفرادا من القرية يناصرون مرشحا آخر • ولكن أنصار المرشح المنافس لم يشاءوا الدخول فى صراع ، فحاولوا اقناع مرشحى القرية بأن مناصرتهم لهذا الشخص لا تعنى التخلى عن مناصرتهم لأبناء القرية من المرشحين • ولكنهم لم يقتنعوا • وبدأت كل جماعة تعد القوائم التى سوف يوزعونها على الناخبين • الجماعة الاولى تكتب قوائم يوجد بها الاشخاص الذين يضمهم التحالف ، والجماعة الأخرى تكتب قوائم تضمنها أفراد التحالف مع شطب أحدهم بشكل دورى ليوضع محله اسم الشخص الذى يناصرونه • وبدأت كل جماعة فى توزيع القوائم على الناخبين عشية يوم الانتخاب • واذا عثر الشخص الذى يوزع القوائم على ورقة مخالفة لما تبغى جماعته فانه يمزقها ويعطى للناخب قائمة غيرها • واستمر الأمر على هذا النحو حتى انتهى الانتخاب المباشر الذى أسفر عن رسوب العضو الذى تناصره عناصر

---

(٧) اصطحبت هؤلاء أيضا فى جولة فى بعض القرى •

من الصفوة الجديدة ونجاح معظم أعضاء التحالف المسيطر فى نطاق المركز كله ٠

وفى عملية انتخاب رئيس المجلس المحلى على مستوى القرى لم يحدث أى تنافس ٠ فقد كانت المسألة مرتبة سلفا ومنذ أن تمت تسوية المجلس المحلى على مستوى القرية بالتزكية ٠ ففى أثناء هذه التسوية تم الاتفاق بين الاشخاص الذين رتبوا هذا الأمر على من سيكون رئيس المجلس ومن سيكون وكيله ٠

وكانت القصة فى القرية الثانية مختلفة عن نظيرتها فى القرية الاولى من حيث الشكل متسقة معها من حيث المضمون والنتائج ٠ فقد ترشح من القرية خمسة أعضاء لعضوية المجلس المحلى على مستوى القرى ٠ ولم يرشح أحد نفسه لعضوية مجلس المركز أو مجلس المحافظة ٠ ربما يكون ذلك بسبب وجود أعضاء أكثر قوة من قرى أخرى ٠ ومن هؤلاء شخص من قرية مجاورة يعمل ناظرا لمدرسة هذه القرية ، وهو يتمتع داخل هذه القرية بنفس القوة التى يتمتع بها فى قريته وله فيها العديد من الاصدقاء ٠ وهو ينخرط فى مشكلاتها ـ خاصة المشكلات الشخصية ـ انخراطا كبيرا ٠ ولقد رشح هذا الشخص نفسه لعضوية المجلس على مستوى المركز ٠ وربما يكون فى ترشيحه لهذا المنصب أثر فى عدم اقبال أى من أفراد هذه القرية على الترشيح لمناصب أعلى من مستوى القرية ، وان كان هذا التفسير غير مؤكد على أى حال ٠ ولم تتم تسوية الانتخابات بالتزكية على مستوى القرية كما حدث فى المجلس الذى تقع فى دائرته القرية الاولى ٠ وفى هذه الظروف بدأ كل عضو فى كسب ود الاعضاء الآخرين فى القرى المجاورة ، معبئا التحيز ضد منافسيه من قريته أو من قرى أخرى ٠ غير أن هذه المنافسة المفتوحة لم تستمر كثيرا ٠ فقد تحركت العناصر فى القرى والمركز ممن يرشحون أنفسهم لعضوية المجلس على مستوى المركز والمحافظة ، وبدأوا فى تكوين جبهة قوية ـ أيضا تحت واجهة الحزب الوطنى ـ كان دعامتها فى نطاق المجلس

الذى تقع فيه هذه القرية الشخص الذى يرشح نفسه للمجلس المحلى بالمركز ويعمل فى هذه القرية • وضم التحالف الأعضاء الأقوياء سواء على مستوى المركز والمحافظة أو على مستوى القرى • وبدأ هؤلاء فى تكثيف دعايتهم فى القرى • ولقد صاحبت بعضهم فى جولة دعائية • ولم يختلف أسلوبهم عن أسلوب الجماعة الأخرى فى القرية الأولى • فهم يتجهون الى كبار السن والعمد والمشايخ والافراد ذوى المكانة دون الجماهير • وهم يسيرون فى كل قرية فى جماعة واحدة فى أبهى ثيابهم ، بعد أن يكونوا قد قدموا الى القرية فى « سيارات » خاصة أو مستأجرة • ويشاركهم فى عملية الدعاية أفراد ذوو ثقل سياسى واقتصادى ولكنهم لا يرشحون أنفسهم • وفى بعض الأحيان لا يدخل كل الافراد الذين يقومون بالدعاية الى المنزل المتوجهين اليه • بل يدخل فقط الافراد الذين على صلة وثيقة به • وفى أحيان أخرى يقابلهم الشخص أمام باب منزله ويتحدثون معه دون الدخول • وعندما لا يجدون الشخص الذى يقصدونه فانهم يتركون له خبرا بأنهم قدموا من أجله ، وأنهم سوف يأتون له مرة أخرى •

وسلك الافراد فى خارج التحالف مسلكين : بعضهم اعتمد على جهوده الذاتية فى كسب ود أولى القوة فى القرى ، وبعضهم الآخر انتظم فى تحالف مضاد أقل قوة من التحالف السابق • وسلك هؤلاء مسلكا مغايرا فى الدعاية • فقد بدأوا يستقطبون الشباب ، وكانوا يعقدون معهم لقاءات فى النوادى يحاولون فيها اقناعهم بأنهم أولى من غيرهم وأفضل • ولقد دفع هذا أعضاء التحالف القوى الى سلوك نفس المسلك ، وطفقوا هم أيضا يرتبون لقاءات مع الشباب • وكان الشباب يسألونهم أسئلة مثل : ما هى برامجكم ؟ وماذا أنتم فاعلون بعد الفوز ؟ ولماذا ينسى المرشح الناس بعد أن يأخذ المنصب ؟ وماهى وظيفة المحليات وامكانياتها (٨) ؟ ولم يرتح المرشحون فى التحالف

---

(٨) حاولت التعرف على نوعية هؤلاء الشباب ومن امكانية تمثيلهم للصفوة الجديدة ، فاتضح انهم مجرد طلبة ينتمون لكل شرائح المجتمع وليس لهم أى ثقل سياسى • وهم مدفوعون الى ذلك بتوجيه من عناصر الصفوة الجديدة •

القوى الى هؤلاء الشباب ، ووصفهم أحدهم بعد اللقاء بأنهم « شباب طايش » وآخر بأنهم « يريدون احداث بلبلة » ولكن بعض المرشحين كانوا يدركون أهمية استقطاب هؤلاء الشباب والالتقاء معهم وذلك لاعتقادهم أن الناخبين يمكن أن يتأثروا بهم لأنهم متعلمون .

واستمر الأمر هكذا الى يوم الانتخاب الذى كان يتم من خلال قوائم توزع على الناخبين . وأسفر الانتخاب عن نجاح معظم المرشحين من الكتلة القوية . ونجح من القرية موضع الاهتمام ثلاثة أعضاء انضم اليهم عضو آخر بعد أن استقال أحد الناجحين من قرية أخرى . غير أن المعركة لم تنته عند هذا الحد ، فقد بدأت معركة أخرى للفوز بمنصب رئيس المجلس ومنصب وكيل المجلس . وانقسم الناجحون الى فريقين . ولا يتميز فريق عن الآخر تميزا ايديولوجيا أو طبقياً فكلاهما ينتمى الى الصفوة القديمة . والسبب فى الانقسام هو تنافس اثنين من الاعضاء الاقوياء من قريتين مجاورتين ، أحدهما ابن عمدة سابق يعمل بالوحدة المحلية ، والآخر موظف بمجلس المدينة (وزوجته هى ممثلة المرأة فى المجلس) . وتحالف كل منهما مع شخص قوى لكى يأخذ منصب الوكيل . وبدأ كل منهما فى تكوين فريق من الأنصار مع تأكيد الاجماع ـ من خلال حلف « يمين المصحف » ـ داخل كل فريق على الولاء التام للفريق وانتخاب الرئيس والوكيل الذى يتفقون عليه . وتمت الانتخابات فى أول جلسة من جلسات المجلس . وحظيت احدى المجموعتين بمنصب الرئيس ، والأخرى بمنصب الوكيل (حيث أعطى له أحد أعضاء الفريق الآخر صوته لعلاقة حميمة تربطهما) . وترتب على الانتخاب أن تقدم المرشح الراسب للرئاسة باستقالته شاهرا اعتراضه وتمرده على المجلس .

ويمكن أن نستنتج من هذا العرض لسياق عملية الانتخاب فى المجلس المحلى بعض النتائج التى تلقى الضوء ـ بجانب تلك التى استنتجت من الاتحاد الاشتراكى ـ على ما تثيره قنوات التفاعل الرأسى من علاقات رأسية وأفقية :

١ ـ ان فرصة الصعود الى أعلى على سلم القنوات الرسمية لصنع القرار السياسى ـ كما تتمثل هنا فى المجلس المحلى ـ لا تتاح الا للعناصر القوية التى تمتلك تأثيرا ـ يرتبط بالقوة الاقتصادية والسلطة ـ ليس فقط فى القرى التى ينتمون اليها ، وانما أيضا فى القرى الأخرى وفى النطاق الاعلى من القرية • وقد تحقق هذا بالنسبة لثلاثة من القرية الاولى ، ولم يصعد أحد من القرية الثانية لانهم تركوا الفرصة لأحد أعضاء الصفوة فى قرية أخرى ممن لهم سلطة ونفوذ فى هذه القرية •

٢ ـ أنه عندما تتاح الفرصة لتفاعلات بين الصفوة فى القرى المختلفة وفى المستوى الاعلى (مستوى المركز) فان العناصر الضعيفة من الصفوة القديمة لا تجد مكانا لها فى التحالفات القائمة التى تتم هندستها وفق معايير لا تنطبق عليهم (أعنى القوة الاقتصادية والنفوذ والسلطة والتسليم التام بمراتب الهيمنة والمكانة داخل الصفوة نفسها) • كما تخرج الصفوة الجديدة من اللعبة تماما وتصبح محاولتها فى الوصول الى القمة ضعيفة بل ومستحيلة •

٣ ـ تمارس عناصر من الصفوة فى بعض القرى هيمنة على عناصر من الصفوة فى قرى أخرى • ويرتبط ذلك بالوضع الديموجرافى والاقتصادى فى القرى وبالعلاقات الشخصية التى تربط الصفوة هنا وهناك • ولكن ذلك لا ينفى الحقيقة التى مؤداها أنه عندما تتاح فرصة التعامل بين صفوات القرى ، فان كل صفوة فى كل قرية تحاول أن تكسب لفريقها أكبر قدر من المنفعة •

٤ ـ ان الصفوة القديمة عموما تتصرف وكأنها ممثلة للقرى بصرف النظر عن أى تفويض رسمى أو شعبى • ويتضح ذلك فى شيئين : التحالف مع عناصر أخرى من خارج القرية وضرب الوعد بضمان كل أصوات القرية ، هذا فضلا عن عدم الاهتمام بالناخبين أثناء عملية الدعاية •

٥ ـ أن الصفوة القديمة قد تنقسم على نفسها بسبب الصراع على السلطة - ويحدث هذا عندما يوجد طرفان يضع كل منهما رأسه برأس الآخر ولا يتصور امكانية تفوق الآخر فى المكانة أو الهيبة أو أى شىء ٠

ويكشف العرض السابق عن أن أنماط التفاعل التى ظهرت فى فترة السبعينات لا تختلف كثيرا عن تلك التى ظهرت فى فترة الستينات ٠ حقيقة أن التنظيمين مختلفان ، وأن الاطار العام الذى وجد فيه كل منهما مختلف ، ولكن الصفوة التى تود أن تهيمن هنا هى نفس الصفوة التى هيمنت هناك ، أو امتداداتها الحديثة ٠ ويترتب على ذلك ألا يتغير كثيرا الاسلوب الذى تفد به الصفوة الى قلب الممارسة الرسمية ، فضلا عن التكتيكات التى تستخدمها أثناء هذه الممارسة ٠

ولكن الشىء الذى يمكن أن نجد فيه اختلافا هو درجة الصعود والتاثير فيما يختص بالصفوة القديمة والصفوة الجديدة ٠ فقد أدى تنظيم فترة الستينات الى « صعود صورى » لعناصر من كلتا الصفوتين مع عدم التوازن فى العدد بطبيعة الحال ٠ والمقصود بالصعود الصورى هنا أنه صعود بدون تأثير على صناعة القرار ٠ أما فترة السبعينات فقد هيأت فرصة النشاط السياسى للعناصر البرجوازية التى كانت قد دخلت الى دائرة الظل بعد عام ١٩٥٢ ، كما خلقت ظروف الفترة نفسها عناصر برجوازية جديدة ٠ وتعمل هاتان الجماعتان مع جماعة أخرى تتكون من العناصر التى كان لها الهيمنة على تنظيم الاتحاد الاشتراكى ٠ وفى ضوء قوة هذه الفئات ، وفى ضوء الظروف الواقعية فانها استطاعت بالفعل أن تحقق صعودا مكنها ـ على الاقل ـ من توجيه عملية صنع القرار السياسى حتى مستوى المحافظة ٠ فقد لاحظنا أن هناك صعودا من القرية الاولى الى مجلس المحافظة ، واذا كان أحد لم يصعد من القرية الثانية ، فقد لاحظت أثناء متابعة الانتخابات أن معظم المرشحين الذين صعدوا الى مستوى مجلس المحافظة كانوا من القرى ٠ واذا لم يستطع هؤلاء أن يصلوا من خلال المجلس المحلى الا الى

مستوى المحافظة ، فان هذا المستوى قد أتاح لهم فرصة لمناقشة ومتابعة القرارات التى تصدر عند هذا المستوى • وفى ضوء الاستقلال الذى تتمتع به المحافظات فى اطار الظروف التى تهيأت فى فترة السبعينات ، فمن المتوقع أن تحقق هذه الفئات تأثيرا تحقق من خلاله مصالحها وأهدافها عند هذا المستوى من صناعة القرار •

غير أن ذلك لا يجب أن يغرينا بالاعتقاد بأن الصفوة ـ فى تركيبها الجديد ـ لم تصل الى موقع مؤثر فى نطاق صناعة القرار على مستوى قومى • فقد نجحت هذه الصفوة على ما يبدو فى توصيل الموضوعات التى ترتبط بمصالحها الى الدائرة القومية لاصدار القرار السياسى ، وذلك من خلال مجلس الشعب • حقيقة أن مقاعد مجلس الشعب الخاصة بالفلاحين ـ والتى بلغت ٧١ مقعدا فى دورة مجلس الشعب التى بدأت عام ١٩٧١ ، و٥٩ مقعدا فى دورته التى بدأت فى أواخر عام ١٩٧٦ (٩) ـ تمثل نسبة ضئيلة فى مقابل الفئات الأخرى (بلغت نسبتهم فى الدورتين السابقتين على التوالى ٢٠ ٪ ، و ٢ر١٧ ٪) • ولكنهم استطاعوا ـ ربما بمساعدة عناصر من الفئات الأخرى ذات انتماء فلاحى ـ أن يوصلوا الموضوعات الخاصة برفع أسعار الحاصلات الزراعية ومراجعة قانون العلاقة بين المالك والمستأجر الى دائرة المناقشات فى مجلس الشعب • واحدى النتائج التى توصلت اليها الدراسة التى أخذت منها الارقام السابقة تقرر أن العينة التى اجريت عليها الدراسة من اعضاء مجلس الشعب فى الدورة التى استمرت من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٦ ترى أن مشكلة رفع أسعار الحاصلات الزراعية قد حازت على ٢ر٧ ٪ من اهتمام المجلس • وعندما سئل افراد العينة عن المشكلات التى يرون أن المجلس يجب أن يناقشها فى دورته القادمة أكد ٦ر٣ ٪ من

---

(٩) انظر : السيد يسن (مشرف على التحرير) **الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٦ • ص ٩ ، ص ٨٩ •

أفراد العينة على ضرورة طرح فكرة « انهاء العمل بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية » (١٠) وعند سؤال الأعضاء الداخلين فى عينة الدراسة عن رأيهم فى قانون رفع القيمة الايجارية للأراضى الزراعية أجاب ٨٦ ٪ بالموافقة ، وطالب ٤١ ٪ منهم بمزيد من الاجراءات لصالح الملاك (١١) ٠

والعناصر التى تثير هذه المشكلات هى عناصر من البرجوازية الزراعية التى بدأت تنشط فى العقد الاخير فى تحالف عميق مع الأغنياء الجدد من القرى ٠ حقيقة أن الواقع يشير الى عدم حدوث تغير جوهرى فى عضوية مجلس الشعب عن مجلس الأمة (لاحظت فى الدائرتين التى تقع فى نطاقهما قريتى البحث أن نفس الاشخاص الذين كانوا يترشحون لمجلس الأمة هم نفس الاشخاص الذين يترشحون الآن لمجلس الشعب) ٠ كما أن الواقع لا يشير الى نشاط سياسى مكثف للبرجوازية الزراعية والمتحالفين معها داخل مجلس الشعب ٠ ويعضد ذلك الحقيقة التى مفادها أن العضو لا يهتم بالنشاط السياسى قدر اهتمامه بالحفاظ على المقعد (الذى يدر دخلا وقوة) ٠ ولكن ذلك كله لا يجعلنا نغفل الاشارة الى أن الواقع يكشف أيضا عن أن ظروف السبعينات قد هيأت من جديد الفرصة لنشاط عناصر البرجوازية الزراعية التى أعطتها سياسة هذه الفترة دفعة كبيرة الى الأمام فى مجال الاستثمار الرأسمالى للأرض وتركيز الملكية الزراعية ٠ وأن هذه الظروف قد أتاحت امكانية اللقاء بين أهداف وغايات هذه البرجوازية وما تتحالف معه من عناصر محلية وبين الاهداف العامة للصفوة الحاكمة (التى توجه الاهتمام الى الزراعة دون الصناعة والتى تحاول استقطاب السلطات المحلية التقليدية كمناصرين أقوياء لها) ٠ ولكن ذلك لا يعنى على الاطلاق أن العلاقة الرأسية قد تغيرت تغيرا جذريا ٠ فما تزال القوة الهابطة من أعلى أكبر بكثير من القوة الصاعدة من أسفل ٠

---

(١٠) الدراسة السابقة ، ص ٥٥ ، ص ٧٣٠

(١١) الدراسة السابقة ، ص ص ٦٦ ـ ٦٧ ٠

ولنتجه الآن الى معالجة جانب آخر من التفاعلات التى تثيرها الممارسة الرسمية ، من خلال تحليل لبعض القرارات التى تصدر فى نطاق هذه الممارسة.

ثانيا : الممارسة الرسمية : المسائل والقرارات

نحاول هنا أن نتعمق فى تحليل بعض مظاهر التفاعل التى أثارتها المناقشة السابقة . وسوف أحاول أن أحقق هذه الغاية بطريقتين : الأولى : تحليل التفاعلات التى دارت بين الصفوة الجديدة والصفوة القديمة حول بعض المسائل التى طرحت من خلال الممارسة الرسمية . والثانية : تحليل مضمون المسائل التى اثيرت داخل المجلس المحلى الذى تنتمى له كل قرية من القريتين خلال العام المنصرم ، وما تمليه هذه المسائل والقرارات التى تتخذ بشأنها فى اطار السياسة التى تحدد وضع المجلس ـ بصفوته المنتخبة ـ كحلقة وصل بين المستويات العليا لاصدار القرار السياسى وبين الجماهير .

بالنسبة لتحليل التفاعلات التى دارت حول بعض المسائل التى أثيرت فى القريتين ، نجد أنه من الصعب الحديث عن كل المسائل . فمثل هذا الحديث سوف يكون سطحيا ، فضلا عن المسألة نفسها قد لا تخدم الاهداف التى نود تحقيقها هنا . ولذلك فقد وقع الاختيار على مسألتين من كل قرية . احداهما أثيرت فى وقت مبكر يرجع الى الستينات والثانية فى وقت متأخر فى السبعينات ، وذلك لكى نستطيع أن نلقى الضوء على التغير ـ ان وجد ـ فى أسلوب التفاعل مع المسائل التى تطرح فى النطاق السياسى وما يثيره هذا الأسلوب من تفاعلات . وسوف أعرض فيما يلى لهاتين المسألتين فى كل قرية على حدة ، متتبعا ظهور المسألة وما انتهت اليه مصيرها سواء باصدار قرار بشأنها أو بتحويلها الى لا قرار واخراجها من نطاق الممارسة كلية ، والتفاعلات التى يثيرها مجرى المسألة على هذا النحو .

المسألة الاولى : القرية الاولى : تتعلق هذه المسألة بانشاء وانتخاب مجلس ادارة نادى رياضى . ظهرت هذه المسألة عام ١٩٦٦ فى وقت كان

يتربع على عرش القوة والسلطة في القرية جماعة من كبار السن والشباب يجمع بينهم انتماؤهم الطبقي وهيبتهم القرابية (كل داخل مجموعته القرابية) • كانت القرية قد حظيت بان سجل لها ناد رياضي وتكون له مجلس ادارة من هؤلاء • ولكنه كان ناديا صوريا فليس له مقر وليس له أي نشاط • وبدأت جماعة من شباب القرية ملتفين حول عضوين من أعضاء الصفوة الجديدة في المطالبة بأن يكون للنادى نشاط ، وأن يكون له مقر • والقوا بالتبعة على مجلس الادارة القائم ، ومن ثم طالبوا بتغييره • ودعا هؤلاء الى اجتماع لكى يناقشوا فيه وضع النادى • وحضرت بعض عناصر من الصفوة المسيطرة هذا الاجتماع • وتأثروا من وقوف « هؤلاء الصغار » في وجههم ، واعتبروهم خارجين على التقاليد خاصة وأن بعضهم قد تحدث مع هؤلاء بأسلوب يظهرهم بأنهم أناس « عفى عليهم الزمن » • وخرج الجميع من الاجتماع منقسمين• وانقسم النـاس الذين يهتمون بهذا الموضوع الى فريقين : فريق يناصر المعارضين وكان يضم بعض المتعلمين وواحدا فقط من الفلاحين ، وفريق آخر يناصر الجماعة المسيطرة انضم اليه عدد غير قليل من الشباب أنفسهم •

دعت الجماعة المسيطرة الى اجتماع ليجمعوا فيه اشتراكات النـادى وكان لديهم الاعتقاد بأن الجماعة الأخرى سوف لا تحضر طالما أن المسألة بها اشتراكات • ولكن الجماعة الأخرى حضرت هذا الاجتماع واقترحت بدلا من جمع الاشتراكات عمل نشاط (حفلة يقومون فيها بالتمثيل) يكون عائده للنادى • ولقيت هذه الفكرة قبولا لدى الجماعة المسيطرة ، ربما لأن ذلك سوف يجنبهم دفع وجمع الاشتراكات • وبدأت أبرز عناصر الصفوة الجديدة نشاطا في جمع الشباب والاعداد لهذه المناسبة • وقام أحدهم بكتابة بعض المسرحيات أخرجها ومثلها مع الآخرين • وتم طبع تذاكر ثمن كل منها جنيه واحد وزعت على أغنياء القرية •

وبدأت « الحفلة » التى أقيم لها سرادق في فناء المدرسة ، وحضر العمدة وكبار السن والشباب وكل من يحمل تذكرة • وفى « الحفلة » حدث شيء

غير متوقع • كانت احدى المسرحيات تدور حول وضع أحد النواب فى عهد ما قبل الثورة • وتضايق عمدة البلدة وبعض المشايخ من الطريقة التى ظهر بها هذا العمدة النائب السابق على خشبة المسرح (بالرغم من أنهم أنفسهم لم يكونوا من كبار الملاك فيما قبل الثورة) ظنا منهم بأن هذا الشخص الذى يمثل الدور يسخر منهم • وترك العمدة واتباعه المكان ، وأقسم ألا يترك هؤلاء الا اذا « أدبهم » • وبعد انتهاء هذه المناسبة سمع الشباب الذين نظموها بما حدث ، فتحدوا بدورهم الجماعة الأخرى ، وأشاعوا بأنهم سوف يقدمون فيهم « شكوى » بأنهم من أتباع جيل ما قبل الثورة • وقد دفع هذا أحد الاشخاص الحريصين على مصالح الجماعة المسيطرة الى التدخل لحسم هذا الموضوع ، حيث اقنع كلا الطرفين بأن ينسى الموضوع • ولكن الجماعة المسيطرة لم تترك الأمر بهذه السهولة ، حيث عملت على تحويل القرار الخاص بالنادى الى لا قرار • فقد أعطت ادارته لأحد الشباب المتعلم من داخل نطاق الصفوة القديمة • وتم صرف بعض الاثاث والأدوات للنادى ولكنها لم تستخدم ولم يتح للشباب فرصة لاستخدامها • ولم يحاول أحد أن ينشىء أو يستأجر مقرا للنادى • وظل الأمر على هذا النحو الى أن الغى تسجيل النادى •

المسألة الثانية : القرية الاولى : طرحت هذه المسألة عام ١٩٧٦ ، وهى تتعلق بانشاء مدرسة ابتدائية بدلا من المدرسة الموجودة التى تؤجرها الوزارة من أحد أبناء القرية • طرح الفكرة مدير التعليم بالمحافظة بعد زيارة للمدرسة برفقة رئيس مجلس المدينة ومدير الادارة • وقد لاحظ المدير عدم تناسب الفصول مع المبنى القديم فقرر أن يوجه بعض ميزانية هذا العام لبنـاء مدرسة فى القرية ، اذا ساعده أهالى القرية على ذلك • وقرر مناقشة الأمر مع أولياء الأمور وأعضاء المجلس القروى • وفعلا تم جمعهم فى اليوم التالى ، وحضر الاجتماع كل من له اهتمام بالموضوع (الصفوة بجميع عناصرها بطبيعة الحال) • ولقد كان بعض مدرسى المدرسة من الافراد الذين ينتمون

الى الصفوة الجديدة ، واعتقدت بعض العناصر الحاضرة من الصفوة القديمة أن المشروع ضد صالح مالك المدرسة ، ومن ثم فقد قدموا الى الاجتماع وفى أذهانهم هذه الخلفية • عرض المدير فى الاجتماع أنه على استعداد لبناء مدرسة فى القرية شريطة أن يتبرع الاهالى بفدان ومبلغ ٣ آلاف جنيه • انقسم الحاضرون ازاء هذا الرأى الى قسمين : قسم يؤكد امكانية جمع المبلغ وتدبير الفدان ، وكان يضم عناصر من الصفوة الجديدة من المدرسين وبعض عناصر من الصفوة القديمة ، وقسم يعارض الفكرة اما بحجة أن البلد فقيرة وأنه لا يمكن جمع المبلغ ، واما بحجة أن فى ذلك اضرارا بمصلحة مالك المدرسة الحالية التى يستفيد من ايجارها •

ويبدو أن القسم الثانى كان أقوى ، الأمر الذى دفع القسم الأول الى محاولة اقناع المدير بتخفيف الـ ٣ آلاف جنيه الى ألف جنيه فقط على أن تبنى المدرسة على أرض الدولة • فوافق المدير • وبدأت العناصر التى تؤيد المشروع تلجأ الى أسلوب « العائلية » فى حل مشكلة جمع النقود ، وذلك بتحديد وحصر مسئولية تجهيز النقود فى ثلاثة أفراد يمثل كل منهم مجموعة قرابية • ووقع الثلاثة أمام المدير بأنهم سوف يلتزمون بذلك • ومع ذلك ، فان هذا لم يرض بعض العناصر التى لا تؤيد ترك المدرسة القديمة ، فأحدثوا هرجا فى الاجتماع لكى تهتز ثقة المدير بهذه العملية •

ويبدو أنهم كانوا يبيتون النية لايقاف المشروع أو محاربته • فبعد أن غادر المدير القرية ، دعت بعض العناصر التى تتحمس للمشروع لاجتماع يضم العمدة والمشايخ وبعض المتعلمين وأعضاء الاتحاد الاشتراكى ، وذلك لمناقشة أمور عملية تتصل بالمشروع • وحاولت العناصر القوية من الصفوة القديمة أن تعبىء مشاعر التحيز ضد المشروع ، وكان الأسلوب الذى اتبع فى تعبئة مشاعر التحيز ضد المشروع القول بأنه طالما أن المدرسين لايعلمون التلاميذ « بضمير » فليس لهم الحق فى بناء مدرسة • وقد حالفهم النجاح فقد تهرب معظم ذوى التأثير فى القرية من حضور هذا الاجتماع ، وأى اجتماع يقال له ، بما فيهم أولئك الذين تعهدوا بجمع النقود من الناس • غير أن

هذه الاجتماعات كان يحضرها بعض أتباعهم بحيث ينقلون لهم مادار فيها من حوار ، محاولين احداث قدر من « التشويش » داخل الاجتماع • وانتهى ذلك بأن بثت الجماعة المتحمسة للمشروع ، وقفل الحديث فيه حتى عام ١٩٨٠•

فى بداية عام ١٩٨٠ طرحت الادارة التعليمية المشروع من جديد • وتم الاتفاق على أن تبنى المدرسة على أرض الدولة على أن تدفع القرية ١٠٠٠ جنيه • ولكن رئيس المدينة لم يوافق على فكرة بناء المدرسة على أرض الدولة • وفى هذه الحالة تحمس أحد أعضاء الصفوة القديمة فى القرية ـ وهو عضو بمجلس شعبى المحافظة ـ للموضوع ، وأعتبر أن ذلك تحديا شخصيا له • وحاول أن يصعد الموضوع الى المحافظة وأن يستصدر قرارا من مجلس شعبى المحافظة بتنفيذه • ونجح فى ذلك ، وبدأ المشروع فى التنفيذ •

المسألة الاولى : القرية الثانية : تتعلق هذه المسألة بانشاء ناد أيضا ، وبتكوين مجلس ادارة لهذا النادى • واتخذت هذه المسألة هنا مسارا مغايرا الى حد ما عما حدث بشأن مسألة النادى فى القرية الاولى • بدأ التفكير فى انشاء النادى عام ١٩٦٧ من خلال بعض عناصر من الصفوة الجديدة التى كان أحد أعضائها قد دخل الى تنظيم الاتحاد الاشتراكى • ولكن الصفوة القديمة بزعامة أمين الاتحاد الاشتراكى كانت هنا أكثر مبادأة من نظيرتها فى القرية الاولى • فبدأت تأخذ منهم زمام المبادرة ، متحمسة لهذا الموضوع • وكانت المشكلة هى قطعة الأرض • ووقع الاختيار على قطعة أرض من أرض الدولة تقع بالشارع الرئيسى • ولكن أصحاب المنازل المواجهة عارضوا ذلك • وأرعزت عناصر من الصفوة الى الشباب بالاستيلاء على الأرض وضربه سياج حولها ، وتم لهم ذلك • وبدأ التفكير فى تكوين مجلس ادارة النادى • كان الصراع بين الصفوة القديمة والصفوة الجديدة قد بلغ ذروته فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٨ الى درجة أن أحد عناصر الصفوة الجديدة ممن رسبوا فى هذه الانتخابات قد هدد بتقديم شكوى فى أمين الاتحاد الاشتراكى

بأنه ذو ميول اقطاعية ، وأن الذى « يسنده » على مستوى المركز ـ أمين المكتب التنفيذى ـ ينتمى الى أصل اقطاعى • ولكن ذكاء الصفوة القديمة كان أقوى من تمرده • فقد حاول الشخص القوى داخل هذه الصفوة أن يستقطبه، فعرض عليه أن يكون وكيلا لمجلس ادارة النادى • ولأن عضو الصفوة الجديدة لا ينطلق من موقف اجتماعى وأيديولوجى قوى ، فقد قبل • وتشكل مجلس الادارة مشتملا على عضوين من الصفوة الجديدة • انضم اليهم عضو ثالث فيما بعد •

وظهرت بعد ذلك مشكلة بناء النادى • ولكن مع التفكير فى بنـاء النادى كانت الظروف قد تغيرت • فقد توفى أقوى عناصر الصفوة القديمة ، وكانت عناصر الصفوة الجديدة قد تهيأ لها من عناصر القوة ما جعلها تتحول الى موقف الصفوة القديمة • وأصبح أحدهم رئيسا لمجلس الادارة وتولى الاشراف على بناء النادى من خلال منحة حكومية قدرها ٦ر٥ آلاف جنيه • ولكن هذه العملية أثارت قدرا من الصراع بينه (ضمن جماعته) وبين العناصر المستقرة من الصفوة القديمة • فقد اتهموه بأنه استولى على جانب من هذه النقود ، وأن النادى لا يمكن أن يكون قد تكلف كل هذا المبلغ وأشاعوا ذلك بين الناس • ولكنه يقول انه « أظهر لهم المستندات » ، وانه « يحتفظ بمستند لكل « قرش انفق على البناء » ، وأن هؤلاء الناس ليس لديهم من هدف الا أن « يعطلوا الشباب » ، وانهم « يتحدوننى شخصيا » • وبالتعرف على هؤلاء اتضح أنهم عناصر من الصفوة القديمة ، من العناصر التى تصارع معهم هؤلاء الاشخاص المشرفون على النادى من قبل أو من امتداداتهم القرابية والاقتصادية •

وقد يبدو ذلك على أنه صراع بين الصفوة القديمة والصفوة الجديدة • حقيقة أن بعض الاشخاص الذين يشرفون حاليا على النادى ينتمى الى الصفوة الجديدة ، ولكن فى ضوء التغير الذى طرأ على موقف هؤلاء (انظر الفصل القادم) يمكن أن يفسر الصراع هنا على أنه انقسام داخل صفوف الصفوة

القديمة ، أو أنه صراع بين صفوة قديمة وبين صفوة جديدة متحولة . والصراع هنا يبدو أنه صراع على السلطة بين فئات من الصفوة المسيطرة، حيث تنكر جماعة على جماعة أخرى مناصبها السياسية وأوضاعها الاجتماعية . ولقد فرض علينا تتبع امكانية صحة هذا التفسير ، فرض اختيار المسألة الثانية التى تكشف بجلاء عن جوهر هذا الصراع .

المسألة الثانية : القرية الثانية : كانت المسألة الثانية هى الصراع حول السيطرة على مجلس ادارة الجمعية الاستهلاكية بالقرية ، ومن ثم الاستيلاء على الجمعية نفسها . كان هذا المجلس يتكون فى معظمه من أفراد الصفوة القديمة المسيطرة ، وكان بهم مجموعة من التجار والبقالين . ظهر خلاف بين هذه الجماعة والجماعة التى كان بعض عناصرها يمثل الصفوة الجديدة ـ والتى تشرف على النادى حاليا ـ بشأن تشكيل لجنة للحزب الوطنى . فقد كانت الجماعة التى كانت تشرف على النادى قد قامت بالاشتراك مع العمدة بتشكيل لجنة للحزب الوطنى على مستوى القرية ، وذلك بابعاز من أحد أعضاء مجلس الشعب . ولكن انتخابات مجلس الشعب الأخيرة أفقدت هذا الأخير مقعده . وأوعز النائب الجديد الى جماعة أخرى ـ هى الجماعة التى كانت توجد فى مجلس ادارة الجمعية الاستهلاكية ومناصريهم ـ بتشكيل لجنة أخرى يكون أحدهم رئيسها . وتشكلت بالفعل لجنة أخرى ، وأصبحت أكثر رسمية من اللجنة الاولى خاصة وأن أحد مناصريها من القرية هو أمين الحزب على مستوى المركز . وبدأت هذه الجماعة تشكك فى شرعية اللجنة السابقة (١٢) . بل ان أعضاءها شرعوا فى محاربتهم فى أمور أخرى (كالنادى مثلا) . وكان السبب فى هذا هو رفض الجماعة التى شكلت لجنة الحزب فى البداية أن تتخلى عن حقها فى تزعم الحزب ، وأن تنضم الى الجماعة الجديدة. ولقد أدى هذا الوضع الى ظهور ضرب من التحدى بين الفريقين . فقد قررت جماعة النادى ـ هكذا نسميها ـ أن تقف للجماعة الاخرى ـ جماعة الحزب

---

(١٢) يلاحظ هنا أن لجنتى الحزب هاتين تتشكلان دون قواعد جماهيرية ، ويظهر الصراع على القيادة والسلطة قبل أن يتأسس الحزب نفسه .

الوطنى الجديد ـ فى انتخابات الجمعية الاستهلاكية • وبدأت جماعة النادى تعبىء التحيز ضد الجماعة الأخرى بالقول بأنهم لا يوزعون المواد التموينية بالعدل ، وأن هناك بعض التجار فى مجلس الادارة وهو أمر لا يخلو من شبهة • ويبدو أن خطتهم قد نجحت حيث سيطروا بالفعل على مجلس ادارة الجمعية الاستهلاكية •

ولكن الجماعة الأخرى لم تستسلم • فقد بدأوا بدورهم فى التشكيك فى ذمة مجلس الادارة الجديد • وبدأوا فى ارسال أعضاء لجنة الحزب الوطنى للاشراف على توزيع السلع التموينية ، الأمر الذى زاد من حدة الشقاق بين الطرفين • فقد أقسم أحد أعضاء الجماعة التى تشرف على الجمعية أنه سوف يتصدى لأى شخص يحاول أن يأتى الى مقر الجمعية للاشراف أو شىء من هذا القبيل • ولكن هناك حقيقة هامة كشفت عنها متابعة هذا الموضوع وهى أن أيا من هاتين الجماعتين لا تود للصراع والشقاق أن يستمر الى مالا نهاية • فقد حاولت الجماعة التى فازت فى الانتخابات أن تتيح لهم فرصة المشاركة فى نشاط الجمعية والاشراف عليها • وكأنهم يحاولون أن يقولوا لهم نحن على استعداد للاتفاق على قواعد اللعبة معكم شريطة أن تعترفوا بوجودنا • ومن الناحية الأخرى ، فقد أبدى بعض هؤلاء رغبتهم فى الانضمام الى لجنة الحزب التى يشرف عليها الآخرون شريطة أن يأخذوا منصب الأمين أو الأمين المساعد • وترحب الجماعة الاخرى بهم بشرط الا يتخلوا هم عن قيادة الحزب • وتشير كل هذه الحقائق الى أن جوهر الخلاف هنا هو السلطة، أو بمعنى أدق محاولة كل جماعة أن يكون لها الأولوية فى تدرج الهيبة داخل جماعة الصفوة ، أو على الاقل توازن وتجانس هذا التدرج •

نستطيع من هذا الوصف لبعض المسائل التى طرحت فى نطاق الممارسة الرسمية فى القريتين أن نستخلص ما يلى :

١ ـ أن الممارسة السياسية الدائرة حول المسائل المطروحة فى نطاقها تكشف عن عدم توازن فى درجة القوة التى تتمتع بها الجماعات المختلفة ، كما

ينعكس ذلك فى تأثير كل منهم على المسألة المطروحة • فالملاحظ هنا أن الصفوة الجديدة لا تستطيع أن تمارس تأثيرا كبيرا بالرغم من أنها قد تثير المسألة • ويؤكد ذلك عدم صحة الفرض التعددى الوظيفى (انظر الفصل الخاص بهذا الاتجاه فى الباب الأول) الذى يذهب الى القول بتعادل التأثير عندما تتوزع للقوة على مسائل مختلفة ، فتلعب جماعة دورا مؤثرا فى مسألة وتلعب دورا اقل تأثيرا فى مسألة أخـرى وهكذا •

٢- كشف العرض السابق بجلاء عن أن المسائل قد تطرح من خلال سعى الصفوة الجديدة نحو التغير ، ولكن درجة تحويل المسألة الى قرار من عدمه يعتمد على موقف الصفوة القديمة وتدعيمها أو عدم تدعيمها للمسألة • فالصفوة القديمة قد تحول مسألة برمتها الى لا مسألة (كما حدث فى مسألة النادى فى القرية الاولى) عندما تكون كمية التحدى من الصفوة الجديدة كبيرة ، أو تحولها الى قرار (كما حدث فى مسألة النادى فى القرية الثانية) عندما يكون لدى الصفوة القديمة استعداد لاستقطاب الصفوة الجديدة • وأكثر من ذلك ، فان الصفوة القديمة قد تعبىء مشاعر التحيز ضد مشروع معين بحيث يتعطل اصدار قرار بشأن التعاون فى تنفيذه ، ثم تعبىء التحيز ـ فى ظروف أخرى ـ من أجل المشاركة فيه عندما يكون فى ذلك مصلحة لها (موضوع المدرسة فى القرية الاولى) •

٣- يلقى العرض السابق الضوء على الصراع الذى يمكن أن يدور داخل الصفوة على مستوى أعلى من مستويات القرية ، وكيف يؤدى هذا الصراع الى التأثير على احداث صراع داخل الصفوة القديمة على مستوى القرية (موضوع الحزب الوطنى والجمعية الاستهلاكية فى القرية الثانية) •

٤- انه عندما يحدث صراع بين طرف قوى من الريف وطرف آخر من الصفوة

على مستوى أعلى ، فان الصراع قد ينتهى لصالح الطرف القوى فى الريف (موضوع المدرسة فى القرية الاولى) بالرغم من أن العلاقة الرأسية الهابطة ما تزال قوية ٠

٥ ـ أن الصراع بين الصفوة القديمة والصفوة الجديدة لا يختفى تماما برغم الالتقاء والتكامل فيما بينهم بعد تحول عناصر الصفوة الجديدة الى موقف الصفوة القديمة ، ويصبح الصراع هنا صراعا على السلطة أو على تغيير تدرج المكانة داخل الصفوة المسيطرة ذاتها ٠

٦ ـ وأخيرا ، فان استعراض هذه المسائل فى القريتين يكشف عن وجود اختلاف بين القريتين فيما يختص بسلوك الصفوة السياسى ٠ فقد عمقت الصفوة المسيطرة فى القرية الاولى من مظاهر الصراع بينها وبين الصفوة الجديدة ، فى الوقت الذى حاولت فيه هذه الصفوة فى القرية الثانية أن تستقطب الصفوة الجديدة وتأخذ منها زمام المبادرة ٠ وبرغم الاختلاف ، فان النتيجة واحدة تقريبا وهى استسلام الصفوة الجديدة لما تفرضه الصفوة المسيطرة ٠

والملاحظة العامة التى نخرج بها من العرض السابق ـ ومن خلال التعرف على مسائل وموضوعات أخرى فى القريتين ـ أن المسائل التى تدور حولها الممارسة السياسية الرسمية ترتبط بشكل أو بآخر بالمستويات العليا ، سواء فى طرحها أو فى تنفيذها ، وأن الاعضاء فى المنظمات الرسمية من الصفوة هم أهم أطراف هذه الممارسة ٠ ويطرح هذا الأسئلة التالية : ما هى نوعية القرارات التى تطرح داخل هذه المنظمات المنتخبة ؟ وما هو دور وامكانية هذه المنظمات فى تنفيذ هذه القرارات ، وفى الربط بين النطاقين القومى والمحلى؟ وما هى العلاقات التى تقيمها الصفوة مع الهيئات المختلفة داخل وخارج القرية؟ وللاجابة على هذه الأسئلة فقد قمت بقراءة قرارات وتوصيات المجلس المحلى ـ على أنه المنظمة المنتخبة فى القرية الآن ـ وحللت مضمونها ، وتعرفت على

دور المجلس وامكاناته ، والعلاقات التى تكونها الصفوة مع الهيئات المختلفة في القرية وخارجها ، والغاية من وراء ذلك • ونعرض فيما يلى لما توصلنا اليه من نتائج فى هذا الصدد ، لكى تكتمل أمامنا صورة الممارسة السياسية الرسمية •

يبـدو أن الصفوة المنتخبة داخل المجلس المحلى تمـارس ضربا من السياسة يمكن أن نطلق عليه « سياسة المجاراة » • فهم يأخذون أماكنهم فى المجلس المحلى وهم يعلمون أن الامكانيات المتاحة والدور المنوط بالمجلس لا تمكنهم من تحقيق وعودهم ، غير أنهم يصرون على ترشيح أنفسهم وعلى السيطرة على المجلس • وبعد ذلك ، فانهم يمارسون ضربا من السياسة غير فعال • والمستعرض لقرارات وتوصيات المجلس يأخذ انطباعا بأنها تصدر لمجرد أن اللائحة تحتم على الأعضاء الاجتماع ومناقشة المسائل واتخاذ قرارات بشأنها • انهم لا يصنعون قرارات ذات بال فيما يتعلق بامكانية تنفيذها ، وهم لا يمارسون دورا رقابيا يمكنهم من تحقيق وظائف فعالة للمجلس المحلى ، غير أنهم يقسمون أنفسهم الى لجان ويجتمعون كل أسبوعين تقريبا ، ويصدرون قرارات وتوصيات لا ينفذ منها الا النذر اليسير الذى تسمح به الامكانيات المتاحة • وسياسة هذا شأنها لا يمكن أن توصف الا بأنها ضرب من المجاراة السياسية • وتتضح المجاراة أيضا فى أن هذه القرارات والتوصيات تستجيب باستمرار لما يثار من مسائل على مستوى قومى بحيث يظهر المجلس (على مستوى القرية) وكأنه مدافع عن هذه المسائل ، حريص على رعاية السياسة القومية على النطاق المحلى ، بصرف النظر عن مدى تطبيق ذلك فى الواقع • ومع ذلك ، فان القرارات والتوصيات التى تصدر لا تخلو من مضمون فتوزيعها على القرى يكشف عن أن نصيب كل قرية من القرارات والتوصيات يختلف باختلاف ثقل القرية وثقل الصفوة بها ، كما أنها فى مجموعها قائمة على نوع من الاجماع يحقق فى النهاية مصالح الصفوة فى كل قرية ، ويكشف عن جوهر سياسة المجاراة التى نتحدث عنها هنـــا •

لنتجه اذن الى تحليل القرارات • والقرارات التى اتخذت فى المجلسين المحليين التابعة لهما القريتان موضوع الدراسة (١٣) تغطى هذه القرارات والتوصيات معظم دورة الانعقاد الاولى للمجلسين (من أول جلسة بتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٧٩ حتى الجلسة ٢٢ بتاريخ ٣٠ / ٨ / ١٩٨٠ فى المجلس الأول ، ومن الجلسة الاولى بتاريخ ١٣ / ١١ / ١٩٧٩ حتى ٢٢ بتاريخ ٢ / ٩ / ١٩٨٠ فى المجلس الثانى) • وبعد استبعاد القرارات الاجرائية (وكان عددها بسيطا جدا) بلغ عدد القرارات التى صدرت فى المجلسين خلال ٢٢ جلسة ١٤٣ قرارا وتوصية (٧٢ قرارا فى المجلس الأول و٧١ قرارا فى المجلس الثانى) • ويكشف هذا العدد فى حد ذاته عن سيولة فى القرارات والتوصيات تغطى مجالات عديدة تستجيب من ناحية لمطالب المجتمع المحلى ومن ناحية أخرى للمسائل القادمة من المستويات العليا ، غير أن الناتج النهائى منها ضئيل الى حد بعيد •

---

(١٣) المجلس الاول هو مجلس محلى برطباط التابعة له القرية الاولى ، والثانى هو مجلس محلى الجعفرية التابعة له القرية الثانية • وسوف نطلق على مجلس برطباط المجلس الأول وعلى مجلس الجعفرية المجلس الثانى فى التحليل القادم •وتجدر الاشارة الى أن الجماعة التى تصدر هذه القرارات والتوصيات هى جماعة منتخبة من مجموعة القرى الواقعة فى نطاق كل مجلس •

نتعرض فى البداية لتوزيع القرارات على القرى التى تقع فى نطاق المجلسين ٠

جدول رقم (١)

توزيع القرارات والتوصيات على القرى فى المجلسين

المجلس الاول			المجلس الثانى		
القرى	العدد	٪	القرى	العدد	٪
عام	٣٤	٢٧ر٢	عام	٢٣	٣٢ر٤
برطباط (المقر)	١١	١٥ر٣	الجعفرية (المقر)	١٨	٢٥ر٤
بنى واللمس (قرية البحث)	٩	١٢ر٥	سحيم (قرية البحث)	٤	٥ر٦
الزورة	٨	١١ر١	تطاى	٤	٥ر٦
منشية نيازى	٣	٤ر٢	شبرا بلولة	٣٤	٤ر٢
البلاعزتين	—	—	منشاة عبد الله	٤	٥ر٦
كوم الحاصل	١	١ر٤	كفر سليمان	٢	٣
كفر الصالحين	٤	٥ر٥	أبو الجهور	٤	٥ر٦
عزبة رشدى	٢	٢ر٨	بلوس الهوى	٥	٧
أبه سفلة	—	—	كفر الحاج داود	٤	٥ر٦
المجموع الكلى	٧٢	١٠٠	المجموع الكلى	٧١	١٠٠

ويكشف هذا الجدول عن أن القرارات العامة هى التى تحظى بأكبر نصيب فى المجلسين حيث بلغت نسبتها فى المجلس الأول ٢٧ر٢٪ و٣٢ر٤٪ فى المجلس الثانى ٠ ويأتى بعد ذلك القرية التى يقع فى نطاقها مقر المجلس حيث حظيت فى المجلس الأول بـ ١٥ر٣٪ من مجموع القرارات والتوصيات و٢٥ر٤٪

فى المجلس الثانى • وربما يرجع السبب فى ذلك الى كبر حجم القرية ، والى كون رئيس المجلس من نفس القرية التى يقع فيها المجلس • وتحتل القريتان اللتان أجريت فيهما الدراسة الميدانية موقعا مناسبا بين القرى ، فالقرية الاولى حظيت بنسبة لا بأس بها من القرارات بلغت ٥ر١٢٪ من مجموع القرارات ، بينما بلغت نسبة القرارات التى حظيت بها القرية الثانية ٦ر٥٪ من مجموع القرارات • وتوجد قريتان لم تحظيا بأى قرارات فى المجلس الأول، بينما حظيت كل القرى فى المجلس الثانى بقـرارات على تنوع درجة هـذه الحظوة • ويكشف عدم التناسب بين القرارات الخاصة بالقرى فى المجلسين عموما عدم توازن فى درجات القوة التى تتمتع بها الصفوة فى القرى ، وهو عدم توازن يظهر عندما تلتقى الصفوات من قرى مختلفة فى موقف تفاعل •

ولكن ما هى نوعية هذه القرارات والتوصيات ؟ يكشف الجدول التالى عن المحاور الأساسية للقرارات والتوصيات كما كشف عنها تحليل المضمون :

جدول رقم (٢)

المحاور الأساسية للقرارات فى المجلسين

محـور القرار	المجلس الاول		المجلس الثانى	
	عدد	٪	عدد	٪
الزراعة والرى	٨	١ر١١	١٧	٢٤
التموين	١٥	٩ر٢٠	٩	١٢ر٧
الصحـة	٢	٨ر٢	٥	٧
التعليم	٦	٣ر٨	٢	٨ر٢
الشئون والتأمينات الاجتماعية	٦	٣ر٨	٣	٤ر٢
الأمن	١	٤ر١	١	٤ر١
المواصلات (طرق ـ بريد ـ سيارات)	٨	١ر١١	٧	٩ر٩
الكهرباء	٥	٩ر٦	٧	٩ر٩
الميـــاه	١٠	٩ر١٣	٥	٧
المساجد	٨	١ر١١	٧	٩ر٩
صناعات / مشروعات محلية	٢	٨ر٢	٣	٤ر٢
شباب ورياضة	—	—	٣	٤ر٢
شراء أثاث / مكافآت	١	٤ر١	٢	٨ر٢
المجموع	٧٢	١٠٠	٧١	١٠٠

ويكشف هذا التوزيع للقرارات والتوصيات على المحاور المختلفة عن أن الاهتمام بالزراعة والرى فى المجلس الثانى قد فاق الاهتمام بهما فى المجلس الأول (٢٤٪ فى مقابل ١ر١١٪) ، فى حين فاق الاهتمام بالتموين فى المجلس الأول الاهتمام به فى المجلس الثانى (١٥٪ فى مقابل ٧ر١٢٪) • وحظيت المواصلات والكهرباء والمياه باهتمام شبه متماثل كما تكشف عن ذلك النسب المئوية الخاصة بهذه المحاور • واقتربت منها الخدمات الأخرى كالتعليم والصحة والشئون الاجتماعية • على أن الشىء اللافت للنظر حقا أن الصناعات والمشروعات المحلية قد حظيت بنسبة ضئيلة من القرارات والتوصيات بلغت فى المجلس الأول ٨ر٢٪ وفى المجلس الثانى ٢ر٤٪ •

على أن المتأمل لهذا الجدول قد يخرج بانطباع بأن القرارات والتوصيات تعالج كل المسائل أو معظمها وتغطى مجالات الحياة المختلفة بدءا من الزراعة والرى وحتى الشباب والرياضة • غير أن ذلك الانطباع ما يلبث أن يتبدد عند استعراض أسلوب التعامل مع المسألة التى تثار • فمعظم القرارات والتوصيات تتجه نحو تأكيد وجود الحاجة دون اشباعها • وكأن الصفوة المنتخبة من القرى تؤكد أنها تهتم بكل شىء وتعمل على تحقيق كل شىء بصرف النظر عن مدى تحقق ذلك فى الواقع ، وهو نفس منطق الصفوة القومية تقريبا (وهنا تتحقق سياسة المجاراة فى أبهى صورها) •

ويكشف الجدول التالى عن أساليب التعامل مع المسائل المطروحة ، أى نوعية الحلول التى تقدمها الصفوة المنتخبة لهذه المسائل •

جدول رقم (٣)

نوعية الحل المطروح للمشكلات المثارة

نوعـــية الحل	المجلس الاول		المجلس الثانى	
	العدد	٪	العدد	٪
رفع توصية الى جهات عليا	٤٣	٥٩ر٧	٤٣	٦٠
طلب تقرير / أو بيان	١	١ر٤	١	١ر٤
احالة الموضوع الى الوحدة المحلية	١٠	١٣ر٩	٤	٦
رفض اقتراح	٢	٢ر٨	٢	٣
تنفيذ	٧	٩ر٧	١٠	١٤
توزيع ميزانية	٢	٢ر٨	٦	٨ر٤
استدعاء مسئول	١	١ر٤	٢	٣
تكليف مسئول / أو لجنة	٥	٦ر٩	٣	٤ر٢
وضع شروط لتوزيع سلعة	١	١ر٤٠	—	—
المجموع	٧٢	١٠٠	٧١	١٠٠

والمتأمل لهذا الجدول يلحظ على الفور أن أكثر من نصف القرارات تتجه نحو مخاطبة المسئولين فى المستويات العليا بحيث تهتم هذه المستويات بالمشكلة بأن تدرج لها ميزانية ، أو أن ترى لها حلا ملائما • والذى يقرأ قرارات المجلس المحلى يجد أنها تسير على وتيرة واحدة فى الالحاح على مخاطبة المسئولين • فأى فكرة تثار من جانب الأعضاء بشأن أى موضوع فى القرى لكون الاستجابة « نوافق بالاجماع على رفع توصية الى جهات الاختصاص لعمل كذا وكذا » • على أن هناك ملاحظتين يثيرهما الجدول السابق :

الاولى : تتصل بالقرارات التى نفذت ، والتى تشير الأرقام الخاصة بها الى انخفاض عددها (٧ر٩٪ فى المجلس الأول و١٤٪ فى المجلس الثانى)٠ وقد يأخذ المرء انطباعا بأنها نسبة معقولة هنا وهناك ٠ ولكن تفصيل هذه القرارات يكشف عن أنها لا تتصل بمشروعات انتاجية أو شىء من هذا القبيل ، بل أنها تتصل فى معظمها بالمسائل الآتية : انارة طريق ، تغيير مواعيد المخابز ، توزيع مواد تموينية ، صرف مكافآت للاعضاء ٠ ولا تتمثل المشروعات التنموية الا فى ثلاثة قرارات : واحد فى المجلس الأول (مشروع تسمين ماشية) واثنان فى المجلس الثانى (مشروع انشاء ورشة نجارة وآخر لانتاج الكليم)٠

الثانية : أن كل القرارات والتوصيات تقريبا مأخوذة بالاجماع فلم توجد معارضة من جانب المجلسين الا فى أربعة قرارات ٠ ويمكن أن يدلنا ذلك على حقيقة هامة فيما يتعلق بسلوك الصفوة السياسى ٠ فبالرغم من سياسة المجاراة التى تتبعها الصفوة ، الا أنها لا تؤدى هذا الدور بمعزل عن مصلحتها ٠ فالصفوة المنتخبة هنا توافق على أى شىء طالما أنه لا يمس مصالحها ، وبصرف النظر عن مدى تنفيذ ما توافق عليه من مسائل ٠ ولكن الأمر يختلف عندما تعرض لها مسألة ترى فيها تهديدا لمصالحها أو لمصالح الافراد أعضاء الصفوة فى خارج المجلس ٠ وتكشف المسائل التى تمت معارضتها عن وجود هذه المصلحة ٠ فالاقتراحان المرفوضان فى المجلس الأول يتصلان برفض متكرر لاقتراح نقل مكتب بريد أهلى من شخص الى آخر ، أما الاقتراحان المرفوضان فى المجلس الثانى فيتصلان برفض فرض رقابة من جانب أعضاء المجلس المحلى على البقالين والتجار على أساس أن ذلك ليس من اختصاص المجلس ، ورفض طلب للجمعية الزراعية باحدى القرى بأن تسدد دينها من خلال فرض مبلغ على كل حيازة حيث أوصى المجلس بحل مجلس ادارة الجمعية ونصحها بأن تغطى الدين من خلال فتح أسهم جديدة ٠ وتظهر المصلحة جلية فى رفض هذه الاقتراحات ٠ فبالنسبة لنقل مكتب البريد لايظهر

من صياغة القرار من الذى طرح الاقتراح ، وبتتبع المسألة اتضح أن هناك خلافا بين شخصين فى احدى القرى التابعة للمجلس حول حيازة مكتب البريد ، والمجلس هنا يؤيد أحدهما ضد الآخر • أما بالنسبة لقرار رفض القيام بالتفتيش على المحلات التجارية فى نطاق المجلس الثانى ، فقد اتضح أن المجلس يحوى بين أعضائه بعض التجار والبقالين وهم يمثلون عنصرا قويا فى المجلس الى درجة أن أحد الافراد من القرية الثانية ذكر لى أن المجلس لن يؤدى مهمته على الوجه الاكمل الا اذا منع التجار والبقالين من عضويته • وبالنسبة لقرار الخاص بالجمعية الزراعية فقد اتضح أن هناك بعض العناصر القوية التى لا ترغب فى مجلس الادارة القائم وترغب فى تغييره •

ويعنى ذلك أن الصفوة المنتخبة تتخذ من وجودها فى المجلس وسيلة لتحقيق مصالح الفئات المسيطرة ولتحقيق التوافق التام والمجاراة التامة للسياسات العليا حتى ولو بشكل صورى • حقيقة أن بعض أعضاء المجلس على وعى بعدم فعاليته ، ولكنهم مصرون على الانضمام اليه : فهو يضفى عليهم من ناحية مكانة سياسية تؤكد مكانتهم الاقتصادية القائمة بالفعل، وهو من ناحية أخرى يؤكد أنهم جزء من بناء السلطة الرسمى ومن ثم يجب أن تكون لهم كلمة مسموعة عند الممثلين الرسميين لهذه السلطة (ضابط البوليس ، ناظر المدرسة ، المهندس الزراعى ، رئيس الوحدة المحلية ، طبيب الوحدة الصحية) ، وهو من ناحية ثالثة يحقق لهم طرفا من مصالحهم •

ويدعم ما نذهب اليه هنا بعض الحقائق المتصلة بسلوك الصفوة تجاه المسئولين القائمين على الشئون التنفيذية بالقرية • فغالبا ما يكون هؤلاء من خارج القرية • وعند قدوم أى فرد جديد من هؤلاء فان كل عضو من أعضاء الصفوة يسعى نحو التعرف عليه واكتساب صداقته • ونجد أن الشخص المسئول نفسه يجب أن يفهم طبيعة العلاقات القائمة ، وطبيعة بناء القوة القائم بحيث يتحقق الانسجام بينه وبين الصفوة المسيطرة • واذا لم

يتحقق هذا الانسجام فان هذا الموظف أو المسئول سوف يتعرض لمضايقات من جانب ، ولدى بعض المسئولين التنفيذيين من جانب آخر • فبعض فئات الصفوة انفسهم ، وانما يوعزون الى اتباعهم بكتابتها • ولقد لاحظت فى كل من القريتين أن هذا الانسجام يتحقق فى الغالب طالما أن هناك مصالح مشتركة • ويظهر هذا الاشتراك فى المصلحة فى الميل الاستغلالى لدى فئات من الصفوة من جانب ، ولدى بعض المسئولين التنفيذيين من جانب آخر • فبعض فئات الصفوة تمارس أثناء وجودها فى دائرة السلطة قدرا من الاستغلال يتمثل فى تحصيل مبالغ من الفلاحين فى الجمعية الزراعية تحت اسم « عمولة أو تمغة » أو اعطائهم السماد والبذور ناقصة الوزن ، أو بيع الزيادات فى السوق السوداء ، أو الحظوة بنصيب الأسد من المواد التموينية التى توزع من خلال المجلس المحلى كالقمشة على سبيل المثال • ويتم ما يحدث داخل الجمعية الزراعية من خلال علم المهندس الزراعى الذى يخاف من أن يتخذ مجلس الادارة منه موقفا يؤدى الى نقله ، والذى لا يحرم أيضا من نصيب • أما طبيب الوحدة الصحية فانه يبيع الدواء الى الفلاحين ويفحصهم نظير مقابل مادى • ولا تنكشف مظاهر الاستغلال هذه لأن الذين يعرفون قواعد اللعبة ينجون منها ، وهم يؤثرون السكوت طالما أنهم يستفيدون بصفتهم الشخصية • وفى هذه الحالة ، فان الصفوة تخلق ضربا من « الاتفاق على الاستغلال » من خلال « استرضاء » كل الاطراف التى تدعى لنفسها تميزا اجتماعيا عن الآخرين ، أو « تسكيتها » من خلال « لقمة » تعطى • ويظهر الانقسام فقط عندما يظهر الخلاف على تقسيم « الكعكة » • وهو انقسام ما يلبث أن يصفى ويحتوى اذا ما رضى الطرف الآخر بالاستفادة التى حققها من جراء الانقسام • ويدخل القائمون على شئون الخدمات فى القرية من المسئولين ـ خاصة المشرف الزراعى وبعض موظفى الجمعية الزراعية والطبيب ورئيس الوحدة المحلية ـ فى هذا النسق الاستغلالى • ويحاول كل طرف من الاطراف داخل هذا النسق الاستغلالى أن يخدم مصالح الطرف الآخر ويدعمها • ويمكن للمرء أن يبالغ بالقول بأن

لهم ثقافة خاصة ، من حيث أن لهم أسرارهم الخاصة التى تتداول فقط داخل العناصر الموثوق بها ، كما أن لهم اساليب حياتهم الخاصة ولقاءاتهم ، تعدادتهم ، الخاصة التى ينفقون فيها بعض ما جمعوا من ثروة ٠

ولعل العرض السابق يكون قد كشف لنا عن بعض التفاعلات الرأسية والافقية التى تثيرها الممارسة السياسية الرسمية ٠ ويمكن للقارىء للمادة السابقة أن يخرج بانطباع بأن الممارسة السياسية الرسمية تصاغ فى القرية على نحو معين ، حيث نجد أن صفوة الفلاحين يدمجونها فى تراثهم التقليدى ، ويرتبون أمورهم فى ضوء تراثهم وثقافتهم ٠ فالتراث والثقافة يعطيان الصفوة القوة والنفوذ طالما أنها (الصفوة) تنحدر من أغنى الطبقات وأثراها ٠ وبناء على ذلك فان الصفوة فى الريف تحاول عندما تتلقى ممارسة رسمية من أعلى أن تدمجها فى نطاق الثقافة القائمة بحيث يظهر فيها بوضوح سمة المحلية والريفية ، أو القروية ٠ ويدفعنا هذا الى أن نناقش أسلوب الممارسة الذى تفرضه الثقافة ، أعنى الممارسة الشعبية ٠ هذا هو موضوع الفقرة القادمة ٠

ثالثا : الممارسة السياسية الشعبية : اساليب تسوية النزاعات

ذكرت فى مقدمة هذا الفصل أن الممارسة السياسية الشعبية (غير الرسمية) هى تلك الممارسة المتصلة بثقافة المجتمع وتراثه وهى تتصل بأوجه النشاط والمواقف والقرارات المتصلة بتسيير أمور الحياة اليومية فى القرية ٠ وبمعنى آخر فانها تتصل بأساليب حل المشكلات والنزاعات التى تنشأ بين الفلاحين داخل القرية أو بينهم وبين الفلاحين فى قرية أخرى ٠ وتأتى أهمية تحليل هذا النوع من الممارسة ودور الصفوة فيها من عدة اعتبارات :

١ ـ أن تحليل هذا النوع من الممارسة سوف يكمل الصورة بحيث يمكن ايجاد أساس يتم بناء عليه تحليل علاقات التداخل بين شكلى الممارسة٠

٢ ـ أنه سوف يلقى الضوء على سلوك عناصر أخرى من الصفوة لا تنخرط

فى الممارسة السياسية الرسمية : ولكنها تفرض نفسها وثقلها السياسى فى هذا الجانب من الممارسة السياسية الشعبية بحكم وزنها الاقتصادى والسياسى أو بحكم خبرتها فى حسم الأمور فى الخلافات التى تعرض للناس فى حياتهم اليومية ، أو بحكم خبرتهم فى معرفة حدود القرية وحدود زمامها وتاريخ الملكيات بها • ولا يعنى ذلك أن عناصر الصفوة التى تنخرط فى النشاط السياسى الرسمى لا تدخل الى هذا النوع من الممارسة الشعبية ، وانما يعنى أن الثقل الذى تلعبه العناصر الأخرى هنا قد يكون أقوى من الثقل الذى تلعبه هذه العناصر •

٣ ـ أن تحليل انماط الخلافات والمشكلات وأساليب حلها سوف يلقى مزيدا من الضوء على العلاقات بين الصفوة فى القرى المتجاورة وكذلك الخلافات والصراعات التى قد تنشأ بينهما •

٤ ـ أن مثل هذا التحليل سوف يزيد معرفتنا بأسلوب الصفوة فى تدعيم موقفها السياسى ووضعها الاجتماعى ، كما سيزيد معرفتنا بتدرج المكانة داخل جماعات الصفوة نفسها •

٥ ـ من شأن هذا أن يمكننا من التعرف على مدى استفادة الصفوة من هذا النوع من الممارسة •

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، فان التحليل هنا سوف ينصب أساسا على محاولة تصنيف أو تنميط أشكال النزاع والمشكلات التى تظهر فى محيط القرية ، على أن يستتبع ذلك التعرف على الأساليب التى تسوى بها هذه المشكلات والنزاعات وما يرتبط بها من عوامل اجتماعية وثقافية • ومن المتوقع هنا أن نجد علاقة بين نوعية الخلاف ونوعية الحل ، ونوعية الخلاف ونوعية الاشخاص الذين يهتمون بحله ، وبين الاهتمام السريع بحل الخلاف ونوعية الاطراف الداخلة فيه •

استطعت من خلال تتبع المشكلات والخلافات التى ظهرت فى القريتين أثناء الدراسة الميدانية ومن خلال السؤال عن أهم المشكلات والنزاعات التى نشأت فى القريتين أن أتعرف على الانماط التالية من المشكلات (١٤) :

١ ـ المشكلات والنزاعات البسيطة التى تنشب داخل البيت الواحد بين أخوين أو بين زوج وزوجته أو الأب وابنه (أو أبنائه) ، أو الزوجة وحماتها أو بينها وبين عضو فى الأسرة الجديدة التى تنتمى اليها • ولقد لاحظت فى القريتين أن الخلافات تزداد داخل الأسر بعد زواج أحد أفرادها مباشرة • ويبدو وأن الزوجة تمر بمرحلة تكيف شديدة بعد زواجها ، حيث تنشب خلافات بينها وبين افراد الأسرة الجديدة خاصة ربة الأسرة • ولا يحدث هذا فى كل الأسر بطبيعة الحال ، ويرتبط حدوثه أو عدم حدوثه بمجموعة من المتغيرات مثل : درجة القرابة بين الأسرتين، تجانس أو عدم تجانس المستوى الاقتصادى للأسرتين • وتهدأ هذه هذه الخلافات تدريجيا مع ازدياد تمثل الزوجة لطبيعة البيت الجديد ومدى نجاحها فى أداء دورها داخله • والخلافات البسيطة التى تنشأ بين الأخوين قد ترجع الى كمية العمل التى يقوم بها كل منهما أو بسبب الخلاف بين زوجتيهما أو أطفالهما • كما أن الخلاف بين الأب والأبناء قد يرجع الى خلاف بين زوجة الابن وزوجة الأب أو الى الخلاف على الممتلكات وتقسيمها •

---

(١٤) تجدر الاشارة الى أننى سوف لا أفصل هنا بين المشكلات وبين النزاعات • فكلاهما قد يرتبط بالآخر ويؤدى اليه • فالنزاع على شىء ما قد يؤدى الى خلاف شخصى حاد ، والخلاف الشخصى والعائلى قد يدفع الاشخاص الى التفتيش عن موضوعات يتنازعون عليها مع الطرف الآخر • ويلاحظ على الانماط التى سترد هنا أنها تتدرج من البسيط الى المركب فتبدأ من الخلافات البسيطة بين فردين وتنتهى بالخلافات العميقة التى يمكن ان تهدد استمرارية البناء •

٢ ـ ينحصر النمط الثانى فيما يمكن ان نطلق عليه المشكلات المحدودة ، وهى تضم الخلافات التى تنشب بين افراد متجاورين فى الاطار الايكولوجى . وهؤلاء قد ينتمون الى مجموعة قرابية واحدة ، وقد لا ينتمون . والمشكلات هنا تكون محدودة طالما انها لا تتعمق بحيث يدخل فيها أطراف آخرون أو تصبح المشكلة مسألة تخص القرية كلها . وهناك سببان رئيسيان لحدوث هذا النوع من المشكلات : الاشكالات التى تسببها المشاجرات بين الاطفال وبين الزوجات والنساء والفتيات ، ثم النزاع والخلاف حول المبانى كأن يحاول شخص أن يمنع جاره من وضع اشياء أمام منزله او أن « يربط » الحيوانات بجوار منزله ، او أن يحاول شخص أن يمنع جاره من بناء حائط أو فتح شباك او باب فى أرض يمتلكها ، أو أن يطالب الشخص جاره بأن يدفع له تكاليف حائط تفصل بينهما كان قد بناها هو قبل أن يقوم الجار بالبناء ، أو أن تتنازع أطراف متعددة من أجل فتح شارع فى المنطقة السكنية عندما يحاول صاحب أو أصحاب الأرض بيعها كمبان ، أو أن يتعدى شخص على أرض شارع قائم بالفعل .

٣ ـ ينحصر النمط الثالث فى النزاعات حول الأرض والمياه والميراث . والميراث قد يكون أرضا أو منزلا أو شيئا منقولا ، ومصدر الخلاف هنا هو فى الغالب محاولة شخص أو أكثر اغماط حق الآخرين فى الميراث . أما النزاع حول الأرض فمصدره التعدى على الحدود وما يترتب عليه من خلافات بين الاشخاص . أما بالنسبة للمياه فان الشخص قد يتسبب فى « تغريق » حقل جاره ، وقد يسرق منه مياه ساقيته (هذا خاص بالقرية الثانية حيث لا توجد سواق فى القرية الاولى) ، أو يتشاجر معه على أولوية الرى ، أو يحاول أحد الأشخاص أن « يسد » المياه من جوار حقله ولا يسمح بمرورها الى الآخرين الا بعد أن ينتهى من رى أرضه .

٤ ـ المشكلات والنزاعات الكبيرة وهى التى ترتبط بحياة القرية ككل كالنزاع بين عائلتين من القرية أو بين أكثر من عائلة ، أو بين القرية وقرية أخرى ، أو بين شخصين ذوى مكانة عالية فى القرية الى درجة تدفع الناس الى الاهتمام بها واعتبارها خطرا على استمرارية البناء • والسبب فى أى خلاف من هذه الخلافات قد يكون مشكلة من التى عرضنا أنواعا منها فيما سبق ، وهنا تتطور المشكلة بحيث يعم الخلاف فلا يمكن حصره فى فردين فقط • وقد يكون خلافا بين طرفين لهما من القوة الاقتصادية والسياسية ما يجعل الناس تهتم بما بينهما من نزاع ، بل انهم قد يتشيعون لهما تشيعا يكشف عن ولاء الضعفاء للأقوياء • أما بالنسبة للخلافات بين القرى فانها عادة ما تنشب فى الأسواق التى تضم حشودا من قرى عديدة ، أو أنها تنشأ بسبب تعدى أحد أو بعض افراد قرية معينة على أحد أوبعض افراد قرية أخرى •

هذه هى الانماط العامة للمشكلات والنزاعات التى تظهر فى القريتين • وتجدر الاشارة الى أنه لا توجد فروق جوهرية بين القريتين فيما يتعلق بنوعية هذه المشكلات ، وانما يكمن الفرق فى درجة وجود أى نمط من هذه الانماط ودرجة تكراره • ففى القرية الاولى تظهر معظم الانماط بدرجات متوازنة تقريبا مع بروز الخلافات حول الأرض والمياه والمبانى • أما فى القرية الثانية فان النمط الرابع لا يتكرر كثيرا بسبب عدم وجود انقسام قرابى حاد، وتظهر المشكلات على الحدود والأرض والمياه والمبانى والميراث أكثر من ظهورها فى القرية الاولى ، ويظهر النمط الأول والثانى بدرجات متساوية تقريبا •

وتمثل كل هذه المشكلات أحد الموضوعات الهامة للممارسة الشعبية • فعندما يحدث خلاف بين طرفين لا بد وأن يتدخل فرد أو مجموعة من الافراد لحسمه وتحقيق « الصلح » بين الطرفين • وقد يتم التدخل بشكل تلقائى

من جانب بعض الافراد الذين يهتمون بمثل هذه الأمور ، وقد يتم التدخل بعد أن يشتكى أحد الطرفين أو كلاهما لأحد الافراد الذين يتوقع أنهم سوف يتدخلون • وفى بعض الأحيان يشتكى كل طرف الآخر لدى قريب له من كبار السن الأمر الذى يترتب عليه اتصال بين هؤلاء الكبار للسعى لحل الخلاف • وفئات الصفوة بالتركيب الذى عرضناه فى هذه الدراسة هى التى تتدخل عادة، ولكن الثقل هنا يكون على افراد ذوى نوعية معينة : كبار السن ــ بصفة خاصة ــ من ذوى الثقل الاقتصادى والخبرة ، وبعض رجال الدين الذين عادة ما يقدمون النصيحة بشأن الميراث ، وبعض الافراد الذين لديهم خبرة بأمور الأرض والحدود ويشتهر عنهم الحيدة والموضوعية فى الحكم فى هذه الأمور ، فضلا عن الخبرة بالقياس والحساب وقراءة الخريطة وكل الأمور المتصلة بالأرض فى القرية ، وبعض الافراد الذين لهم شهرة فى حل الخلافات الزوجية وقد يكون أحدهم أى من الافراد الذين أشرنا اليهم فيما سبق • ولكن لا يعنى ذلك أن الصفوة تتدخل لحسم كل الخلافات • حقيقة أن الصفوة تستطيع أن تحسم كل مسألة ، واذا لم يكن لدى الطرفين استعداد لتقبل الحل الشعبى ــ بعد ضغوط عديدة من جانب الافراد المؤثرين ــ فان الأمر ينتهى الى جهة رسمية كنقطة البوليس أو المحكمة • كما أن الصفوة لا تتدخل اذا كان النزاع بين أفراد يشتهرون بنزاعاتهم الكثيرة وعدم انصياعهم للتقاليد التى تخضعها الصفوة لحل هذه النزاعات ، وذلك على أمل أن يتركوهم لكى يذهبوا الى الجهات الرسمية لينالوا عقابهم •

والحق أن الممارسة السياسية الشعبية تدخل فى نطاقها فئتين أخريين من الافراد : بعض الشباب المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء فى الصفوة فيما بعد • وهم يكتسبون مكانتهم هنا من قرابتهم للافراد ذوى المكانة الاقتصادية والسياسية فى المجتمع الريفى • وكأنهم بذلك يتدربون على الأمور التى سوف ينخرطون فيها بشدة فى المستقبل ، فضلا عن المكانة التى يحصلون عليها من جراء ذلك • كما أن هذا النوع من الممارسة يدمج عناصر من أبناء القرية

الذين يعيشون فى المدينة ويشغلون وظائف بها • ويتدخل هؤلاء فى المسائل الحساسة حيث يمثل وجودهم ثقلا معينا يؤثر على الاطراف المتنازعة ، كما يتدخلون فى المسائل التى تهم أقرباءهم ، وفى بعض الأحيان التى تهمهم شخصيا • والى جانب هاتين الفئتين تضم الممارسة الشعبية كثيرا من الافراد العاديين الذين لا يعتبرون أعضاء فى الصفوة ، ولكنهم يأخذون على عاتقهم فى الكثير من الأحيان حل المشاكل البسيطة التى لا تستأهل تدخل عناصر من الصفوة • فالمسائل التى تظهر وتسبب خلافات أو مشكلات ليست على نفس الدرجة من الخطورة • وتتحدد درجة انخراط الصفوة فى حل المشكلات بدرجة خطورة المشكلة • فالخلاف بين زوج وزوجة قد يتم حله بواسطة شخص عادى له تأثير محدود فى نطاق قرابى معين وفى نطاق خبرته المحدودة • أما اذا تطور هذا الخلاف وتشعب ، فان شخصا ذا تأثير أكبر وأقوى لابد أن يتدخل لحسم الخلاف • ولكن اذا كان الخلاف جسيما بين عائلتين أو بين رجلين ذوى مكانة من نفس العائلة ، أو بين قريتين فان الصفوة تتدخل بكل ثقلها وقد ينضم اليها أولئك الذين يعيشون فى المدينة وعناصر من الصفوة فى القرى الأخرى (١٥) • كما يرتبط تدخل الصفوة بنوعية الاشخاص الذين يثار بينهم النزاع • فهم يسرعون الى حل المشكلة بدرجة أهمية الشخص الذى اثارها أو أثيرت معه • فالمشكلات التى تثار بين الفقراء لا تهم الصفوة كثيرا ، وهم لا يتدخلون فيها الا اذا جاء أحدهم شاكيا • أما اذا كان أحد أطراف المشكلة شخص قوى ، فان الصفوة تهم الى حل هذه المشكلة • فهم يجاملون هذا الشخص من ناحية ، ويدركون من ناحية أخرى خطورة مثل هذا الخلاف على الاتفاق العام القائم •

---

(١٥) يوجد فى كل قرية بعض الافراد الذين يشتهر عنهم خبرتهم فى حل الخلافات ، وغالبا ما يكون لهؤلاء ثقل اقتصادى وسياسى فى قراهم ، وهم غالبا ما يندبون لحل الخلافات الكبيرة • كما يوجد فى القرية الاولى تقليد ندب أحد افراد البدو (يقال له شيخ عرب) للتحكيم فى الخلافات الكبيرة •

ولن أخوض هنا فى تفاصيل الأسلوب الذى يتبع فى حل كل انماط المشكلات والنزاعات التى اشرت اليها • والأسلوب الشائع لحل هذه الانواع هو أسلوب الوساطة التى يقوم بها أحد الافراد ممن لهم صلة بموضوع الخلاف أو من الكبار الاقرباء أو من عناصر من الصفوة حسب طبيعة الموضوع • ولا تتطلب الوساطة جلسة يجلس فيها الطرفان المتنازعان ، وان كانت الوساطة قد تنتهى بمثل هذه الجلسة التى يتحقق فيها الاتفاق الكامل بين الطرفين • ومع عدم الخوض فى تفاصيل هذا الأسلوب وغيره من الأساليب البسيطة فى حل المشكلات، فاننى سوف أركز على وصف لأهم أساليب فض النزاع جميعا ، اعنى المجلس العرفى • فهو يقدم لنا الصورة العامة لأسلوب حل النزاع فى القرية ، كما أنه يضم فى داخله أساليب كثيرة ومتعددة ، وهو فى النهاية يقدم لنا الشكل العام الذى تتخذه الممارسة الشعبية فى القرى •

ولكن قبل ان اشرع فى هذا تجدر الاشارة الى حقيقة هامة كشفنا عنها الواقع فى القريتين وهى أن مشاركة الصفوة فى حل المشكلات والمنازعات البسيطة التى تنشأ داخل الأسرة أو بين الأسر بشأن الممتلكات أو الارض أو المنازل لا يخلو مطلقا من المصلحة • ففى بعض الأحيان يستلزم حل المشكلة بيع أراض أو استبدال أراضى أو بيع منزل أو بيع ماشية • وفى هذه الحالة ـ خاصة اذا كان أطراف المشكلة فقراء لا يستطيع أحدهم أن يغطى تكاليف الشراء ـ فان المشترى يكون دائما من الصفوة • ويفضل هنا الشخص القريب فهو « أولى بالشفعة » • وفى بعض الأحيان يظل هذا مطويا لا يعرفه أحد ، فى الوقت الذى يسعى فيه عضو الصفوة باهتمام لحل المشكلة ثم يطرح فكرة بيع الشىء المتنازع عليه كأحد بدائل حل المشكلة • وكثيرا ما يستفيد مثل هذا الشخص بميزتين ، حيث يشترى منزلا على سبيل المثال ، ثم يقوم ببيع أرض للشخص البائع ليبنى عليها منزلا ، أو يشترى رأس ماشية ثم يقوم بمشاركته عليها بحيث يقوم الشخص البائع بتربيتها على على أن يقتسما العائد مناصفة بعد عودة رأس المال • وفى بعض الأحيان يشترى أحد الاغنياء الأرض واعدا بأن يردها عندما يتمكن صاحبها من

.شرائها مرة ثانية . وفى الكثير من الاحيان لا تعود الأرض ، وان عادت فسعرها يكون أكبر .

وبعد تقرير هذه الحقيقة ، نحاول الآن أن نعرض الأسلوب الأعم الذى تنتهجه الممارسة الشعبية فى حل النزاعات والمشكلات فى القرية ، أعنى المجالس العرفية . ولقد تهيأت لى الفرصة أثناء العمل الميدانى لحضور ثلاث مجالس عرفية فى القريتين اللتين أجريت فيهما الدراسة الميدانية ، كما اننى أكملت المادة الخاصة بهذا الموضوع من خلال سؤال بعض الافراد ذوى الخبرة فى هذا الموضوع .

يصبح عقد المجلس العرفى ضروريا فى حالتين : عندما يكون موضوع النزاع مشتملا على أطراف متعددة أو طرفين من أولى القوة أو عندما يتعذر حل مشكلة معينة من خلال الوساطة ، بحيث تصر أطراف النزاع على عدم قبولهم لأى حل الا اذا « جلسوا أو قعدوا » لكى يصفوا أمورهم . وكلمة « جلسوا » أو « قعدوا » هنا تعنى الجلوس فى مجلس عرفى . وهو يسمى فى القرية الأولى « المعاد » ويشتق الناس من هذه اللفظة الفعل « يمعد » أى يجلس فى « معاد » ويستخدم هذا الفعل فى بعض الأحيان بدلا من كلمة « يقعد » فى معاد بحيث يمكن أن يقول أحد الاطراف للطرف الآخر أو للشخص الذى يتوسط بينهما « أنا لازم أمعد معاه » . أما فى القرية الثانية فان المجلس العرفى يسمى « بالقعدة » أو « المجلس » ويسمى عند الخاصة من الناس مجلس عرفى . ويجب أن نقرر قبل الدخول فى وصف المجلس واجراءاته أن الواقع قد كشف عن أن هناك فرقا بين القريتين فى درجة التركيز على المجلس العرفى وفى دقة اجراءاته حيث يظهر التركيز والاهتمام بالمجلس العرفى فى القرية الاولى عن الثانية ، كما تظهر بها اجراءات المجلس العرفى بشكل أكثر صرامة ودقة . وقد لا يرجع ذلك الى فرق فى طبيعة التركيب الاجتماعى لكل قرية ، بقدر ما يرجع الى زيادة المشكلات فى القرية الاولى فى تقاطعها مع التركيب القرابى القائم .

يبدأ الاعداد للمجلس العرفى من خلال سعى ووساطة فرد أو أكثر بين طرفى النزاع • وعند قبول الطرفين لعقد مجلس عرفى ، يظهر الخلاف بداءة حول موضوعين ، الأول هو المكان الذى يعقد به المجلس • وقد فرضت الثقافة الشعبية بعض القواعد فى هذا الصدد يعرفها الخبراء فى مثل هذه المجالس كما يعرفها الناس بصفة عامة • فالمجلس العرفى يجب أن يعقد فى منزل الطرف المعتدى عليه أو الشخص المتوقع أن يكون له « الحق » أو فى منزل أحد أقاربه • ويكمن المنطق وراء ذلك فى أن الشخص المعتدى عليه أو « صاحب الحق » سوف يشعر بنوع من « رد الكرامة » عندما يأتى له الناس فى منزله • وفى حالة تساوى كمية الخطأ عند الطرفين أو اصرار كل طرف على الا يذهب الى منزل الطرف الآخر ، فان المجلس يعقد على أرض محايدة ، غالبا فى منازل أحد الافراد المرموقين فى القرية ، أما من أقارب أحد الطرفين أو من غير اقاربهم أو فى منزل العمدة • وفى الحالات المتطرفة التى تكون فيها المشكلة جسيمة يمكن عقد المجلس فى مقر « جمعية الشياخات » بالمركز • أما الموضوع الثانى فانه يتصل بالافراد الذين سيحضرون المجلس ويقومون بعملية التحكيم وانهاء النزاع • ويحرص على كل طرف على الا تترك الحرية للطرف الآخر لاختيار هؤلاء الافراد • ومرة أخرى تفرض الثقافة الشعبية بعض الأسس التى يتم بناء عليها اختيار هؤلاء الافراد • وترتبط عملية اختيار الافراد بنوعية المشكلة ودرجة خطورتها • ففى المشكلة التى لا تثير كثيرا من الخطورة — والتى يمكن حسمها فى نطاق محدود من خلال المجلس العرفى — قد يختار القائمون بالوساطة بعد مشاورة طرفى النزاع بعض الاشخاص الذين يحضرون المجلس • وغالبا ما يكونون من أقرباء الطرفين من ذوى المكانة • وقد يصر أحد الطرفين على حضور أشخاص معينين يرى فيهم أنهم سوف يكونون فى صفه ، وفى هذه الحالة فمن حقه أن يدعوهم لحضور حل المشكلة • وفى حالة المشكلات الخطيرة أو المشكلات البسيطة التى يتعذر حلها من خلال الوسطاء فى القرية فان كل طرف يدعو من يراه مناسبا لحضور المجلس ، وفى هذه الحالة قد يختار أحد الاطراف أو الطرفان معا فردا أو افرادا من القرى المجاورة

تشتهر عنهم خبرتهم فى هذه المسائل (غالبا ما يكون لهؤلاء صفة رسمية كأن يكونوا ممن يشغلون مناصب فى المجالس المنتخبة بما فيها مجلس الشعب ، وان كانت هذه ليست قاعدة) ، حيث يقال لهم « رجالة معادات » فى القرية الأولى ، أو « رجال مجالس » فى القرية الثانية • وقد يضم المجلس فى القرية الاولى بعض البدو الذين يعيشون بالقرب من الوادى فى الصحراء الغربية والذين تشتهر عنهم خبرتهم فى التحكيم وفى وزن الأمور • ولكن لا يقتصر حضور المجلس العرفى على المدعوين فقط ، فيمكن لأى فرد من أنصار الطرفين أن يحضر • ولقد لاحظت فى القرية الاولى ان اناسا كثيرين يحضرون هذه الجلسات بدون دعوة • وهم يحضرون من باب المجاملة أو المناصرة • ومعظم هؤلاء من الشباب الذين يظهرون فى مثل هذه المواقف قدرا من الحماس والتعصب • وتراهم واقفين يرقبون المجلس من النوافذ أو يجلسون القرفصاء أمام الباب كل يتحفز للدفاع عن نصيره ــ او هو يريد أن يظهر ذلك على الاقل • ومن الطرق التى ينتهجها كبار السن للسيطرة على هؤلاء الشباب وتهدئتهم الضرب الذى يتحمله الشباب دون مقاومة اظهارا للادب والاحترام لاقاربهم من كبار السن • وتوجد مثل هذه الظاهرة فى القرية الثانية ، ولكنها ليست على نفس القدر من الصرامة والدقة اللتين توجد بهما فى القرية الاولى •

تسير اجراءات المجلس العرفى على نحو يظهره وكأنه مجلس مفاوضة • فالمهمة المنوطة بالقائمين على المجلس تتلخص فى محاولة التقريب بين وجهتين من النظر يتمسك صاحب كل منهما بأنه على حق • ويحدث فى المجالس التى تعقد لحل مشكلات بسيطة أن يطلب القائمون على المجلس من الطرفين ألا يحكى كل منهما « قصته » وأن يقرأ الفاتحة على « الهدى والرضا » وان كان التدرج فى الحديث يأتى بكل تفاصيل الخلاف • أما فى المشكلات التى تكون فيها هوة الخلاف واسعة فان القائمين على المجلس يبدأونه بأن يطلبوا من الحاضرين قراءة الفاتحة ثم يطلبون من كل طرف أن يحكى « قصته » ، أى يحكى ما حدث • ويبالغ كل شخص فى ابراز وجهة نظره على أنها صحيحة

وانه غير مخطىء • وقد يحكى القصة أكثر من شخص اذا كان كل طرف فى النزاع يضم أشخاصا عديدين • وقد يتم الاستماع الى القصة من طرف محايد •

ويحاول القائمون على المجلس بعد سماع القصص التى يتخللها تدخل ومقاطعة للحديث اما من أطراف النزاع أو من أنصارهم أو من القائمين على المجلس أنفسهم ، أن يقربوا من وجهات النظر حيث يتجهوا الى الشخص الذى يكتشفون من خلال الحديث وسياقه أنه أكثر تطرفا فى موقفه بحيث يتم اقناعه بقبول المصالحة • وقد يفرغون منه ليصبح الطرف الآخر أكثر تشددا فيتجه اليه الحديث وهكذا • وتتراوح وسائل الاقناع بين اللين والشدة على النحو التالى :

١ ـ الاقناع اللفظى من خلال ما يسمى « بالتمثيل » فى القرية الاولى«وطرح الكلام » فى القرية الثانية ، أى ضرب أمثلة وتجسيد الواقعة فى صورة رمزية ترتبط بالزراعة والحيوانات والاكل •

٢ ـ التبرير من خلال سرد حكايات مشابهة وتصرف الآخرين فيها بطرق مختلفة عن تصرف هؤلاء الاطراف فى النزاع • وهذه الحكايات اما أن تكون قد حدثت فى منزل الشخص الذى يقص الحكاية أو مع قريب له أو فى مشكلة أخرى شارك هو فى حلها •

٣ ـ استخدام التأثير الشخصى بأنهم « تعبوا معاهم » وقدموا لهم الى منازلهم وأن وقتهم ليس ملكا لهم وأن المتخاصمين يجب أن يضعوا ذلك فى اعتبارهم •

٤ ـ التأثير المباشر من خلال « تعلية الصوت » أثناء توجيه اللوم أو ايهام الشخص المتطرف أنهم ليسوا على هواه ولا يعملون لحسابه وأنه لابد أن ينصاع « للرجالة » •

وتستخدم هذه الاساليب تدريجيا أو بالتبادل حسب الأحوال • وكلما تفاقمت الأمور وتوترت داخل المجلس يطلب أحد الاشخاص الحاضرين قراءة الفاتحة ليهدأ بعدها المجلس • ومن الأمور التى تحدث داخل المجلس الحديث بطريقة بها قدر من التضمين بحيث يخرج الحديث يحمل دائما معنيين ، فاذا تقبله الطرف الموجه اليه الحديث فيها وكفى ، واذا اثار لديه أى غضب أو اعتراض فان المتحدث أو شخص آخر يفسر له هذا الكلام بطريقة مغايرة وقد يتهمه بالجهل لانه لا يفهم هذا الكلام ، وفى النهاية يتم التقريب بين الطرفين•

ولكن يحدث فى أحيان أخرى أن يقر القائمون على المجلس بأن طرفا من أطراف المشكلة له « حق » على الطرف الآخر • ويتم ذلك بعد أن يوازنوا بين الاخطاء فيحذفون خطأ نظير خطأ بحيث يظهر فى النهاية من له الحق ومن عليه الحق • وفى هذه الحالة هناك بديلان للحل : (أ) اما يعترف الطرف المعتدى أو الظالم بأنه « محقوق » للطرف الآخر ، (ب) واما أن يقدر الحق بمبلغ من النقود • ويتم تقدير هذا المبلغ داخل المجلس ، ولكن فى أحيان أخرى • ويحدث هذا عادة فى القرية الاولى ـ يتم تشكيل جماعة للتحكيم بحيث يخلون الى أنفسهم ثم يصدرون الحكم بعد المداولة • ويقوم الشخص الذى عليه الحق فى القرية الاولى بدفع المبلغ الذى يتم تحديده ، ويأخذه صاحب الحق ثم يرده اليه مرة ثانية قائلا « أنا وصلنى حقى » • ويحدث فى أحيان قليلة ألا ترجع النقود ، وهو أمر يرتبط فى أذهان الناس بعدم الاصالة وعدم التقدير • أما فى القرية الثانية فان المبلغ الذى يدفعه الشخص المعتدى أو الظالم يذهب الى المسجد وغالبا ما يكون مبلغا بسيطا فى حدود عشرة أو عشرين جنيها •

ولا يكتفى القائمون على حل النزاع بفضه فقط ، بل يضعون بعض الميكانيزمات التى تضبط النزاع فى المستقبل • ويمكن هنا أن نتحدث عن ثلاثة ميكانيزمات : (أ) قراءة فاتحة أو مجموعة من « الفواتح » بألا يعود الطرفان الى نزاع وخصام مرة أخرى ، (ب) يقسم الطرفان على القرآن بأن

نفوسهم قد خلصت وأنهم اذا عادوا مرة أخرى الى النزاع والمخاصمة فان « يمين الصحف » يقع عليهم ، (ج) كتابة ما يسمى بالشرط الجزائى بين الطرفين ، حيث يتفق الاطراف جميعا على توقيع جزاء معين يتم تحديده غالبا فى شكل نقود) على الشخص الذى يبدأ بالخطأ • وقد تطبق كل هذه الميكانيزمات فى وقت واحد •

ويكمن فى هذه النقطة الأخيرة جوهر الممارسة السياسية الشعبية • فهى تتجه أولا وأخيرا نحو خلق استمرارية للبناء من خلال مجموعة من المعايير الثقافية • وبالرغم من أن هذه المعايير موجودة بالفعل فى نطاق الثقافة القائمة ، الا أن استمرار هذا الشكل من الممارسة يضيف باستمرار معايير جديدة بحيث تحكم عملية الرقابة والضبط على سلوك الافراد ، وليس هناك من شك فى أن فكرة الشرط الجزائى هذه لم تكن موجودة من قبل ، ولكنها ابتدعت ـ تأثرا بالقانون المكتوب ـ طالما أنها تحقق وظيفة فى عملية الضبط الاجتماعى فى الريف • وفى هذه الحالة نستطيع القول بأن الممارسة السياسية الشعبية تبدأ من الاتفاق القائم وتنتهى الى خلقه وتدعيمه واعادة انتاجه ، ومن ثم اعادة انتاج النسق ككل • وضمن عملية اعادة الانتاج هذه فان الممارسة السياسية الشعبية تساهم فى خلق واستمرارية الاطار الذى يحكم علاقة الصفوة بالناس • فهى من ناحية تعيد انتاج الصفوة ذاتها : فاستمرار هذا النوع من الممارسة يمثل استمرارا لوضع الجماعة التى تساهم فيه بدور فعال • ومن الناحية الأخرى فانها تساهم فى اعادة انتاج علاقات الهيبة والسلطة التقليدية والاحترام ، ومن ثم تساهم فى استمرارية بناء القوة القائم ، والتدرج الاجتماعى القائم وما به من علاقات • وسوف يزداد هذا الأمر وضوحا اذا القينا الضوء بسرعة على العلاقة بين هذين النوعين من الممارسة (الرسمية والشعبية) •

رابعا : التداخل بين الممارسة الرسمية والممارسة الشعبية

ليس الهدف من الفصل بين نوعى الممارسة القول بوجود تعارض بينهما،

نابع من تقليدية احدهما وحداثة الآخر • بل ان ما هو موجود بالفعل فى القرية يكشف عن تداخل هذين المستويين من الممارسة وعن تدعيم كل منهما للآخر • ومن شأن تبيان هذا التداخل أن يلقى الضوء على تعقد العلاقات ومظاهر التفاعل التى تدخل فيها الصفوة ، ومدى الدور الذى تلعبه فى اكساب العلاقات الرسمية طابعا « محليا » بحيث يحتوى النسق هذه العلاقات دون أن تحدث به تغيرا جوهريا •

يتجلى التداخل بين نوعى الممارسة فى مظهرين :

الاول : احتواء كل منهما للاخرى ، واستخدام المصادر المتاحة فى أى منهما لتدعيم وتحقيق الغاية هنا وهناك •

الثانى : مستويات التعامل مع المشكلات والنزاعات التى تظهر داخل القرية والتى تشكل موضوع الممارسة الشعبية ، أو بالأحرى المستويات النظامية الرسمية •

اذا بدأنا بالمظهر الأول للتداخل نجد ان السلوك السياسى للصفوة فى القرية لا يعتبر سلوكا سياسيا رسميا خالصا ، بل يمكن احتواء هذا السلوك الرسمى داخل نطاق شعبى • واذا تأملنا السلوك الانتخابى كسلوك سياسى رسمى نجد أن كلا من الناخب والمرشح يلتقيان فى سلوكهما الشعبى خلال العملية الانتخابية • فالناخب لا يعطى صوته لشخص ما بناء على حساب للأمور وانما يعطيه اياه من واقع مكانة الشخص الاجتماعية فى نطاق البناء القائم • ومن ناحية أخرى ، فان المرشحين ـ كما كشف لنا العرض الذى قدمناه فى مكان سابق من هذا الفصل ـ يخططون للترشيح ويمهدون للانتخابات بوسائل نابعة من ثقافة المجتمع وتراثه وليست نابعة من ثقافة فرعية خاصة بالانتخابات • انهم يخلقون الاتفاق داخل « شللهم » من خلال القسم على

المصحف (١٦) • كما أنهم عندما يقومون بالدعاية يركزون على معايير المكانة والهيبة والاحترام التى تفرضها الثقافة الشعبية • وعندما ينشب خلاف أو انقسام داخل جماعة معينة من المرشحين فانهم يحلونها بطريق شعبى من خلال مجلس عرفى اذا لزم الأمر • ولا يقتصر وجود السلوك السياسى الشعبى على الانتخاب بل يمتد الى كل المسائل والقرارات التى تدخل فى نطاق الممارسة الرسمية • فالمسائل والقرارات لا تناقش فى ضوء افتراض المساواة ، وانما تناقش بنفس الطريقة التى تفرضها الثقافة الشعبية فى المناقشة ، أعنى تقلص دور المعارضة واحترام رموز المكانة والسن والخبرة• وأخيرا نجد الشخص الذى ينخرط فى الممارسة الرسمية يهتم بالجانب الآخر من الممارسة من أجل تدعيم موقفه السياسى • فنجده حريصا على حضور المجالس العرفية ، حريصا على المجاملات ، وعلى تقديم خدمات شخصية ، وعلى حل المشكلات اليومية للفلاحين • وهو بذلك يضمن رصيدا للدخول بثقة فى نطاق الممارسة السياسية الرسمية • واذا ما ترك هذا الشخص الممارسة الرسمية ، فان مجاله الدائم يصبح الممارسة الشعبية • كما أن هناك بعض الافراد من الصفوة لا ينخرطون فى الممارسة الرسمية ، ويدلون بدلوهم فى الممارسة الشعبية ، وهذا لا يعنى انفصالا بين الجانبين • فكل من السياسى الرسمى والسياسى الشعبى يقدم ما يملك من مصادر لخدمة الطرف الآخر • وفى ضوء ذلك يمكن القول بحق أن الممارسة السياسية الشعبية هى الوعاء أو القالب الذى تصب فيه الممارسة السياسية الرسمية •

ومن الناحية الأخرى ، فان الممارسة السياسية الرسمية قد تطل برأسها أثناء الممارسة الشعبية • فالقائمون على شئون المجلس العرفى – على سبيل المثال – قد لا يجلسون فى المجلس بصفتهم الاجتماعية فقط وانما

---

(١٦) يوضع فى بعض الأحيان فوقه بندقية أو مسدس ، وكأنهم يقولون ضمنا بيننا وبين بعضنا المصحف أو البندقية ، الاتفاق أو الحرب هكذا يجب أن تقال •

بصفتهم السياسية أيضا • فحضور العمدة والشيخ وعضو مجلس الشعب أو بعض أعضاء المجلس المحلى فى اى مستوى من مستوياته وجودا رسميا داخل المجلس العرفى مما يؤثر على الاطراف المتنازعة ليس فى ذلك شك • وقد لا يقتصر الأمر على مجرد التأثير الرسمى ، بل قد يتعداه الى فرض شكل من أشكال القوة عندما تتلازم الأمور ، كما أن الجزاءات التى توقع قد يتولى تنفيذها أفراد مسئولون من الناحية الرسمية كالعمدة والشيخ • وهكذا يؤثر المستوى السياسى الرسمى على نظيره الشعبى ، وان كانت كمية التأثير التى يمارسها المستوى الشعبى على نظيره الرسمى أقوى بكثير من ذلك •

والمظهر الثانى للتداخل بين نوعى الممارسة يتصل بمستويات التعامل الرسمى بدءا من الشيخ والعمدة وحتى نقطة البوليس وقسمه • فالشخص المتضرر يستطيع أن يلجأ الى شيخ البلد والى العمدة ونقطة البوليس وقسم البوليس الذى يمكن أن يحوله الى النيابة اذا تطلب الأمر • وهذا هو الخط الرسمى الذى يحدده القانون • وكن بالرغم من ان أولئك يمثلون جهات رسمية الا أنهم كثيرا ما يحاولون احتواء المشكلات والخلافات من خلال الحلول الشعبية المتاحة • ومما لا شك فيه أن دور الحل الشعبى يتقلص كلما ارتفعنا الى أعلى عبر المستويات الرسمية ولكنه موجود على اى حال• فاذا بدأنا بشيخ القرية نجد أنه نادرا ما يلجأ الى الطرق الرسمية فى حل المشكلات ، بل انه يسوى كل ما يرد عليه من مشكلات ــ وهى بسيطة ــ من خلال وساطته الشعبية • ولقد ازداد هذا الدور الشعبى لشيخ البلد أهمية بعد أن تقلص دوره الرسمى وأصبح اطارا شكليا أكثر منه اى شىء آخر • ويذهب العمدة نفس النهج ، وان كان أكثر قدرة على التعامل الرسمى • فهو وان كان يستدعى الافراد من منازلهم بصفة رسمية (عن طريق الخفير) الا انه يحل معظم المشكلات من خلال الاساليب الشعبية المتاحة : فهو يشكل لجنة من خبراء القرية تسمى « لجنة فض المنازعات » يوكل اليها حل بعض المنازعات التى تتطلب اصدار حكم معين خاص بالحدود

والميراث أو غير ذلك • وفى الكثير من الأحيان يقوم هو شخصيا أو أحد أتباعه بالوساطة بين الطرفين للتوصل الى حل ، أو يعقد فى منزله أو فى أى منزل آخر يتفق عليه مجلسا عرفيا لحل نزاع معين • وفى المواقف التى يتعذر فيها اتخاذ أى اجراء من هذه الاجراءات ، أو تحت رغبة الطرفين المتنازعين ، فانه يقوم بتحويل المشكلة الى نقطة البوليس •

وعند مستوى البوليس سواء فى النقطة المحلية أو فى المركز فان الحل الشعبى مطروح أيضا • ففى أحيان كثيرة يتم الاتفاق مع ضابط النقطة أو مع المأمور على تسوية الأمر بالوساطة أو على عقد مجلس عرفى للمصالحة بين الطرفين • ولا يجد ضابط البوليس أو مأمور المركز فى ذلك غضاضة • بل انهما يشجعان مثل هذه الحلول • ويمثل هذا الأسلوب الشعبى بالنسبة للبوليس أحد الوسائل الضابطة التى تحقق مزيدا من الأمن والاستقرار فى النطاق المحلى • وكثيرا ما يتم عقد مجالس عرفية من خلال مأمور المركز فى قاعة العمد والمشايخ حيث يتم بعده كتابة محضر صلح يقدم الى النيابة • وقد تعقد مثل هذه المجالس العرفية حتى فى الحالات التى تستمر فيها القضية من الناحية الرسمية ، وذلك لمجرد السيطرة على المشكلة فى نطاق الواقع اليومى بصرف النظر عما سيصدر فيها من أحكام •

ويشير ذلك العرض السريع لمظاهر التداخل بين الممارسة الرسمية والممارسة الشعبية الى دور هذا التداخل فى خلق علاقات رأسية وأفقية بين جماعات الصفوة ، كما يشير الى مدى احتواء الممارسة الشعبية للممارسة الرسمية ، كما يشير أيضا الى الدور الذى تلعبه كل هذه العلاقات فى اعادة انتاج النسق ككل والى عدم احداث أى تغيرات جوهرية فيه •